دراسات فى السياسة الاستعمارية :

ليبيا
والمؤامرة البريطانية

بقلم

دكتور راشد البراوى

الطبعة الأولى

١٩٥٣

ملتزمة الطبع والنشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى باشا ، بالقاهرة

الإهداء

إلى . . .

روح إبني العزيز «هانى» التي فاضت فجأة وهو فى أكمل الصحة والعافية ولما يبلغ السادسة عشرة من العمر ، فراحت معها الآمال الكبار التي كانت تجيش فى صدره الصغير ، وبقيت لأقرانه الرسالة الإنسانية الكبرى التي يجب أن يضطلعوا بها .

و

إلى . . .

الاستقلال الليبي الذى اختطفت روحه المطامع الاستعمارية ولما يكتمل من العمر تسعة عشر شهراً ، فخلف الحادث فى نفس الشعب حسرة ستكون دافعاً له على الكفاح الجدى من أجل الحياة الكريمة ذلك أن الشعوب ، على غير الأفراد ، لا تموت . . .

الطبعة الثانية من



تأليف

دكتور راشد البراوي

أول وأدق تفسير علمى للثورة التى نشبت فى مصر فى ٢٣ يوليه من عام ١٩٥٢ ، ولقيت الترجمة الانجليزية نجاحاً كبيراً فى العالم الخارجى حين صدرت بعنوان

THE MILITARY COUP IN EGYPT

النسخة العربية

٣٨٠ صفحة مقاس متوسط — الثمن ١٨ قرشا

النسخة الانجليزية

٢٧٠ صفحة — الثمن ٧ شلنات

٣٥ قرشاً

واقرأ

للدكتور راشد البراوى

م

(١) مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط (الطبعة الثانية) ١٠

(٢) الكتلة الإسلامية ٨

(٣) مجموعة الوثائق السياسية (الجزء الأول) ٣٥

« المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس »

(٤) مشروعات السنوات الخمس ٥٠

« بحث فى الاقتصاد السوفيتى »

(٥) الدولة والنظم الاقتصادية فى الشرق الأوسط ٤٥

تأليف ا . بونيه

(٦) ماو ماو أو ثورة الأحرار فى كينيا (الطبعة الثانية) ١٠

وقريبا

الطبعة الثالثة من

الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية ٢٠

تأليف

ف . لينين

بسم الله الرحمن الرحيم

لم يكد يجف المداد الذى سطرت به « الأمم المتحدة » قرار استقلال ليبيا وسيادتها ، والذى عبرت به الجامعة العربية عن فرحتها وترحيبها بانضمام هذه الدولة إليها حتى أعلن نبأ توقيع معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا العظمى ، عصفت باستقلال هذا البلد العربى بصورة سافرة .

وفى هذا المقال الموجز الذى نناقش فيه المعاهدة ونحلل نصوصها الخطيرة ، حاولنا — مع ضيق الحيز — أن نبين كيف أنها ليست سوى حلقة أخيرة فى مؤامرة بدأت منذ سنوات . ومهما وافقت الحكومة الليبية ومعها البرلمان على هذه الوثيقة التى تسلب الشعب حرياته وحرماته ، فإنا واثقون تمام الثقة أن الشعب لن يرضى بها وسيعمل على القضاء عليها . لقد أصبح الوعى القومى فى العالم العربى من القوة والإمكانيات بحيث أصبحت نهاية الاستعمار مسألة وقت ، لا أكثر ولا أقل .

٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٣

راشد البراوى

معلومات جغرافية واقتصادية

السطح والمناخ :

تحد الدولة الليبية من جهاتها المختلفة على الصورة الآتية . ففى شمالها البحر المتوسط ، وفى شرقها مصر والسودان ، وإلى الجنوب منها إفريقية الاستوائية الفرنسية . بينما توجد إفريقية الغربية الفرنسية فى جنوب البلاد وغربها ، أما تونس فتقع فى الشمال الغربى منها .

وتتكون ليبيا سياسياً من اتحاد أقاليم ثلاثة وهى طرابلس فى الغرب (٩٦٠٠٠ ميل مربع) وبرقة فى الشرق (٢٧٠٠٠٠ ميل مربع) وفزان فى الجنوب (٣١٩٠٠٠ ميل مربع) . وهكذا تبلغ المساحة الكلية للبلاد ٦٨٥٠٠٠ ميل مربع أى ما يعادل مليونا ونصف مليون من الكيلو مترات المربعة :

وترتفع طرابلس بوجه عام صوب الجنوب . أما فى الشمال الأقصى — بحذاء البحر — فإننا نجد سهلا ساحليا منخفضاً تتلوه إلى الداخل منطقة تعرف باسم « الجبل » وفيها بقايا وآثار نشاط بركانى فى العصور القديمة . ويعد السهل الساحلى والمناطق المجاورة له من « الجبل » من أهم أجزاء طرابلس لجودة الرى مما جعل أغلبية السكان تقيم هناك .

وفى جنوب الجبل هضبة صحراوية قاحلة تستمر مئات الأميال ثم تزول لتحل محلها سلسلة من المنخفضات التى تتجه من الشرق إلى الغرب وتتوافر

فيها ماء الآبار ولهذا توجد الواحات . هذه المنخفضات يتكون منها إقليم فزان الذى لايعدو كونه مجموعة من واحات كبيرة نسبيا . وفى أقصى الجنوب تأخذ الأرض فى الإرتفاع فتكوين جبال الصحراء الوسطى والتى تصل بعض قممها إلى ١٢٫٠٠٠ قدم .

فإذا انتقلنا إلى برقة نجد المنطقة الساحلية مرتفعة ويطلق عليها « الجبل الأخضر » وفيها يقيم معظم سكان هذا الإقليم ، كما تقع أهم مدنه وهى بنغازى ودرنه . ويهبط الجبل الأخضر بشدة من ناحية الغرب إلى خليج سرت . ولكنه من ناحية الشرق يهبط بالتدريج صوب الحدود المصرية ؛ وهذه المنطقة الشرقية تعرف باسم مرماريكا وأهم بلد فيها طبرق وإلى جنوب الجبل الأخضر نجد صحراء منخفضة واسعة وإن كنا نلقى بعض الواحات المتناثرة .

ويتميز مناخ ليبيا بالجفاف بوجه عام وبالتغيرات التى تطرأ عليه بصورة واضحة . ونظراً لعدم وجود حواجز من الجبال تتعرض البلاد لتأثير البحر المتوسط والصحراء وتبلغ درجة الحرارة فى شمال طرابلس ما بين ١٠٥° ، ١١٥ ف فى الصيف وتشتد الحرارة أكثر من ذلك فى الصحارى الجنوبية ، أما فى شمال برقة فإن درجة الحرارة فى الصيف أقل وتتراوح بين ٨٠° ، ٩٠° ف مع ازدياد الرطوبة عند الساحل . ومن الظواهر التى تتميز بها البلاد هبوب رياح جافة من الجنوب قد تؤدى إلى رفع درجة الحرارة فى بعض الجهات بنحو ٤٠° وهى تسبب خسائر فادحة للمحاصيل . وعلى تلال طرابلس وبرقة يبلغ متوسط المطر السنوى من ١٥ إلى ٢٠ بوصة أما فى بقية البلاد فالمتوسط ٨ بوصات وما دون ذلك . ومن الصعاب التى تواجه ذلك البلد أنه يتعرض كل خمس أو ست سنوات لفترة جفاف حاد قد تدوم موسمين متعاقبين كما أن مقادير المطر الفعلية لا يمكن التأكد منها والاعتماد عليها .

السكان :

يبلغ عدد سكان ليبيا بأقاليمها الثلاثة ١٫١١٢٫٣٩١ نسمة (حسب آخر إحصاء) طبقاً للتوزيع التالى :

	مسلمون	طليان	يهود	آخرون	المجموع الكلى
برقة	٣٠٠٫٠٠٠	٢٦٢	—	٢٥١	٣٠٠٫٥١٣
طرابلس	٧١١٫٩٦٠	٤٦٫٨٣٨	٨٫٠٠٠	٣٫٨٠٠	٧٧٠٫٥٩٨
فزان	٤١٫٢٨٠	—	—	—	٤١٫٢٨٠
	١٫٠٥٣٫٢٤٠	٤٧٫١٠٠	٨٫٠٠٠	٤٫٠٥١	١٫١١٢٫٣٩١

وينقسم السكان كذلك وفقاً لأسلوب الحياة السائد فى البلاد .

	أهل المدن	مقيمون بالريف	أشباه البدو	بدو
مسلمون	١٩٣٫٠٠٠	٣٩٧٫٩٠٠	٢٤٦٫٥٠٠	٢١٥٫٨٥٠
طليان	٢٩٫٥٠٠	١٧٫٦٠٦	—	—
يهود	٨٫٠٠٠	—	—	—
آخرون	٤٫٠٠٠	—	—	—

ومن البيان السابق يتضح لنا أن اليهود وأفراد الجاليات الأجنبية الأخرى يقيمون جميعاً بالمدن حيث يمارسون الأعمال التجارية والمالية والصناعية . أما الطليان فإن أكثر من ٥٢ ٪ منهم يعيشون فى المدن بينما يمارس الباقون الزراعة . فإذا انتقلنا إلى أهل البلاد الأصليين ألفينا أن مايقرب من نصفهم

يعيش فى حالة بدوية أو مقاربة لها ، ولا يقيم بالمدن سوى الأقلية .

الزراعة والرعى

ويشتغل مالايقل عن أربعة أخماس السكان بالزراعة وإن كانت الأساليب المتبعة بدائية ، باستثناء المزارع التي يملكها الإيطاليون . وأهم الحبوب الشعير والقمح حيث بلغ انتاجهما ١١٦٫٠٠٠ ، ١٥٫٦٠٠ طن على التوالى فى عام ١٩٥٠ .

إلا أن هذه الأرقام مبنية على أساس تقديرات الضرائب . ومهما يكن من أمر فإن المحصول يتوقف إلى حد بعيد على الأحوال الجوية فإذا ما كانت طيبة أدى ذلك إلى زيادة واضحة فى الانتاج ، غير أن استقرار الزراعة يمكن أن يتحقق بادخال أساليب حديثة فى تخزين المياه واستغلال مصادر المياه الجوفية .

وتنمو أشجار الزيتون بوفرة وحوالى ٧٠٪ منها غرسه الطليان والباقى يملكه العرب . ولقد بلغ محصول الزيتون ٧٧٠٠ طن (طرابلس) ، ٨٠٠ طن (برقة) وذلك فى عام ١٩٥٠ ، إلا أن إمكانيات التوسع السريع وافرة . وفى البلاد مايقرب من مليونين من أشجار النخيل وبخاصة فى إقليم فزان وعلى طول الشقة الساحلية ، وهى تدر من البلح مامقداره سنويا ٣٠٫٠٠٠ طن . وإلى جانب هذا تم غرس ٤٥٠٫٠٠٠ شجرة من الموالح . وبالرغم من أن الإنتاج لم يتعد ٥٠٠٠ طن (١٩٥٠) إلا أن الجهود تبذل من أجل زيادته بحيث يكون هناك فائض للتصدير .

ومن الحرف الرئيسية فى البلاد الرعى ، وهنا تشغل الأغنام والماعز

المركز الأول فى ميدان الثروة الحيوانية ، ويبلغ الرقم الخاص بهذين النوعين ٥ر١ مليون رأسا . ولا يسعنا أن نختم الحديث عن الزراعة دون أن نشير إلى المركز الممتاز الذى تشغله الأقلية الإيطالية والذى ورثته من عهد الاستعمار الإيطالى . فهناك مثلا ٠٠٠ر١١ إيطالى يملكون أرضا زراعية مساحتها ٠٠٠ر١٤٥ فدان ، كما أننا قد ذكرنا من قبل أن حوالى ٧٠٪ من أشجار الزيتون فى أيدى العنصر الإيطالى .

الصناعة :

يشتغل الطليان واليونانيون بصيد السمك ويقومون بتعبئته ، كما تقوم الصناعة على بعض أنواع من النباتات الزيتية . وهناك عدد محدود من المعامل لعمل الجعة وطحن الغلال والتقطير وصنع المكرونة والورق ؛ أما المنسوجات فيجرى عملها فى البيوت وفى محال صغيرة وذلك بقصد سد حاجة الطلب المحلى المحدود من جانب الوطنيين .

ومن العقبات التى يقال إنها تواجه تقدم الصناعة فى البلاد عدم توافر الكثير من الخامات ، والقوة المحركة ، ورأس المال ، والمعرفة الفنية .

التجارة :

الجداول التالية توضح قيمة التجارة الخارجية فى طرابلس وبرقة خلال السنوات ١٩٤٧/١٩٥٠ .

قيمة الصادرات (بآلاف الجنيهات الانجليزية)

النوع	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
طرابلس				
الشعير	—	—	٢٧٨ر٣	٥٧٧ر٧
السردين وغيره	١٠٨ر٦	١٨٢ر٠	١٨٩ر٧	١٦٢ر٠
مواد غذائية أخرى	٢٣٦ر٦	٣٠٢ر٠	٢٨٣ر٢	٥٠٩ر٧
حشيش الاسبارتو	٨٦ر٦	٢٥٩ر٢	١٦٤ر٣	٢٠١ر١
خردة المعادن	١٨٥ر٦	١٧٢ر٩	١٤٢ر١	١٥٩ر٩
خامات أخرى	٢١٤ر٥	٢٧٢ر٦	١١٥ر٣	٢٩٠ر١
منسوجات	١٧١ر٨	١٥٧ر١	١٢١ر٢	٧٨ر٤
سجاير وطباق مصنوع	٤٤ر٩	٦٣ر٧	٧٥ر٦	٧٥ر٦
بعض مصنوعات أخرى	١٤١ر٩	١٤٣ر٨	٧٨ر٥	١٣٤ر٢
المجموع (بما في ذلك سلع متنوعة)	١ر٢٠٥٫٢	١٥٨٨٫٢	١٤٥٢ر٢	٢ر٢٨٨٫٧

النوع	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
برقة				
ماعز وأغنام	٤٠١	٤٩٦	٣٤٢	٤٩٨
ماشية	١٣٦	٢١٠	١٤٤	٢٠٥
مواد غذائية	٤٩	٤٠٩	١٢٧	١١٦
اسفنج	٦١٠	٢٨٤	٣٥٦	٢٩٤
صوف غير مغسول	١٠٧	١٣٣	١٤٤	٢٦٩
خردة معدن	٢٣٧	١٧٧	١٨٧	٢٤٤
خامات أخرى	١٠٢	١٠٨	١٢٧	١٤٣
بضائع مصنوعة	٢٧٠	٢٣٦	٢٠٤	١٥٩
المجموع الكلى (بما في ذلك سلع متنوعة	١٩١٦	٢٠٥٦	١٦٧٩	٢٠٢٧

قيمة الواردات (بآلاف الجنيهات الإنجليزية)

النوع	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
طرابلس				
القمح والشعير	٤٧١ر٧	١٢٥٢ر٠	٦٣٧ر١	٣٥٥ر٥
السكر والشاى	٥٣٢ر٧	٢٩٧ر٧	٣٧١ر٩	٥٥٩ر٢
مواد غذائية أخرى	٧٧٠ر٤	٣٣٤ر٤	٢٥٨ر٢	٦٣٥ر٩
منسوجات	٥٩٥ر٥	٦٥٩ر١	٩٣٥ر٤	٨٤٥ر٦
زيوت ومواد كيمائية إلخ	٢٧٤ر٨	٣٠٠ر٢	٥٠٢ر٦	٦٩٧ر٥
فحم	١٧٩ر٥	٢٢٧ر٥	١٤٨ر١	١٧٥ر٤
بضائع معدنية وعربات الخ	٨٩ر٣	٢٣١ر—	٢٦٤ر٥	٦١١ر٤
بنود أخرى	٢٧٥ر٧	٦٠٦ر٤	٥٨٥ر٤	٦٨٧ر٠
المجموع الكلى	٣١٨٩ر٦	٣٩٠٨ر٣	٣٧٠٣ر٢	٤٥٤٩ر٥

	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
برقة				
شاى	٩٣	٦٥	٢٥٦	٦٥٨
سكر	٥١	٣٠٨	٣٠٩	٢٨٠
مواد غذائية أخرى	٣٤٧	٣٧٢	٤٣٧	٢٩٥
منسوجات	٤٢٠	٥٨٢	٦٠٥	٤١٣
بضائع معدنية	٤٦	٧٥	١٣٠	١٦٣
مواد كيمائية	٨٣	٩٦	١٣١	١٢٩
متنوعات	٣٥٨	٤١٥	٤٢٢	٥٠٥
المجموع الكلى	١٢٩٨	١٩١٣	٢٢٩٠	٢٤٤٣

وتجارة فزان يسيرة فالصادرات والواردات فيها لسنة ١٩٤٩ لم تتعد ٣١٠٠٠ و ٦٧٠٠٠ جنيه على التوالى . والميزان التجارى بالنسبة إلى البلاد كلها يدل على عجز وإن كان جانب منه يسد بما تنفقه الحكومات الأجنبية وبخاصة على الأغراض العسكرية .

النقود والمصارف :

فى سنة ١٩٤٣ أدخلت السلطات البريطانية فى طرابلس ما أطلق عليه « ليرة السلطة العسكرية » (٤٨٠ ليرة = جنيه استرلينى) ، وكانت هذه الليرات تصدرها الخزانة البريطانية عن طريق بنك باركليز . أما فى برقة فقد ظل الجنيه المصرى العملة الرسمية منذ بدء الاحتلال البريطانى حتى سنة ١٩٥٢ ، وفى هذه السنة الأخيرة أصبح الجنيه الليبى العملة الرسمية بالنسبة إلى البلاد كلها ، وينقسم إلى مائة قرش وألف مليم . ويلاحظ أن ليبيا عضو بالكتلة الإسترلينية ، وهكذا نجد أن النقد الليبى تابع للبريطانى .

وأهم البنوك الرئيسية فى البلاد هى البنك العربى ، بنك باركليز ، بنك نابلى ، بنك دى روما ، بنك صقلية ، وبنك الجزائر وتونس العقارى .

النقل :

تقع ميناء طرابلس الجوى على مسافة ١٨ ميلا من ميناء إدريس الجوى ، وتستخدمه شركات الطيران وكلها أجنبية . أما المطار المدنى فى برقة فهو ببنغازى وفى ديسمبر سنة ١٩٥٢ منحت إحدى شركات الطيران البريطانية المستقلة وهى Silver City Railways امتياز النقل الجوى فى داخل البلاد .

وهناك خطوط حديدية ثلاثة تخرج كلها من طرابلس إلى زوارة ، الزاوية العزيزية . هذا فى طرابلس ، أما فى برقة فهناك خطان يخرجان من بنغازى ويبلغ طول السكك الحديدية ٣٨٠ كيلو مترا .

وفى طرابلس وبرقة طرق برية صالحة لسير السيارات ويبلغ طولها جميعاً ٣٨٧٥ كيلو مترات .

التطور السياسي في القرن العشرين

ظلت البلاد خاضعة للعثمانيين بصورة مباشرة أو غير مباشرة منذ عام ١٥٥١ إلا أن الضعف والانحلال اللذين سريا في جسم الدولة العثمانية سرعان ما انعكسا على مستعمراتها بحيث نجد أن نفوذ الدولة في أواخر القرن الماضي اقتصر على الجهات الساحلية بينما كان النفوذ الفعلي في الداخل للدعوة السنوسية .

وشهد أواخر القرن التاسع عشر بصفة خاصة زحف الاستعمار الأوربي على القارة الأفريقية وسقط شمالها كله تقريبا في أيدي فرنسا وانجلترا ورنت إيطاليا بأبصارها إلى ليبيا فانتهزت فرصة الثورة التركية عام ١٩٠٨ وقدمت إنذاراً إلى الصدر الأعظم إبراهيم حقي باشا وفيه أشارت إلى سوء النظام في طرابلس الغرب وبنغازي، وتهديد طرابلس لمصالحها الحربية، وإهمال تركيا للمصالح الاقتصادية الإيطالية ، واضطهاد الأوربيين وبخاصة الطليان ، وخلصت من ذلك إلى توضيح أنها قررت احتلال طرابلس وطلبت تسهيل العملية بعد أن حددت للانذار فترة قدرها ٢٤ ساعة . وفي ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١ بدأ الغزو الايطالي ، وفي ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٢ عقد الطرفان معاهدة صلح في أوشي (لوزان) وفيها تعهدت تركيا بالجلاء عن طرابلس [١] .

لقد كانت المعاهدة ذات وجهين فهي من جهة تقر السيادة الإيطالية على طرابلس في منشور من جانب ملك إيطاليا موجه إلى سكان طرابلس،

---

(١) محمود الشنيطي : قضية ليبيا ص ٣ .

هو الملحق الثانى للمعاهدة . يؤكده القانون رقم ٣٨ الصادر فى يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩١٣ بجعل طرابلس الغرب وبرقة خاضعتين خضوعا مطلقا لسيادة المملكية الإيطالية . ومن جهة أخرى احتفظت الدولة العثمانية بروابط تربطها بطرابلس تتمثل فى تعيين نائب للسلطان يرعى المصالح العثمانية وتعيين قاض للبلاد وتدفع الدولة راتبهما ؛ وقد ورد ذلك فى الملحق الأول للمعاهدة . على أن أهم مافى هـذا الملحق أن الدولة العثمانية تتخلى عن السيادة على طرابلس وبرقة وتمنح أهل البلاد استقلال ذاتيا » .

وبالرغم من انسحاب القوات التركية اضطلع أهل البلاد بمقاومة الاستعمار الأبيض فترة من الوقت . فلما نشبت الحرب العالمية الأولى اشتدت المقاومة وحاولت تركيا استغلالها كما خشى الإنجليز مغبتها لما كانت تنطوى عليه من تهديد لحدود مصر الغربية . اتفقت بريطانيا وإيطاليا ٣١ يوليه سنة ١٩١٦ على ألا تعقد إحداهما اتفاقا مع السنوسيين دون موافقة الأخرى . وانضمت إليه فرنسا فى مارس ١٩١٧ .

وخلال الحرب دارت المفاوضات بين السيد محمد إدريس السنوسى من جهة والإنجليز والطليان من جهة أخرى . وتم الاتفاق مع الأولين على فتح الحدود وطريق التجارة بين برقة ومصر وبذا أمن الإنجليز من هذه الناحية ، ولكنهم أصروا على إجراء مماثل مع حلفائهم الطليان وانتهى الأمر مع هؤلاء كذلك إلى اتفاق عكرمه فى ١٦ أبريل ١٩١٧ . وكانت قد تألفت حكومة جمهورية بطرابلس (١٦ نوفمبر ١٩١٧) من أربعة أعضاء ومعهم مجلس شورى من ٢٥ عضواً ، وذلك بقصد تنظيم الكفاح . فدخلت إيطاليا معها فى مفاوضات أيضاً أدت إلى إصدار القانون الأساسى بطرابلس (أول

يونيه ١٩١٩) والذي ترتب عليه حل الجمهورية في أغسطس من السنة ذاتها . وكذلك صدر القانون الأساسي لبرقة (ليحل محل اتفاق عكرمه سالف الذكر) والحق به ما يعرف باسم اتفاق الرجمة بين إيطاليا والسيد إدريس في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، وعلى أثر ذلك توجه إلى زيارة روما بدعوة من الحكومة الإيطالية .

غير أن الإيطاليين مالبثوا أن أسفروا عن حقيقتهم فأساءوا إلى الطرابلسيين بشكل واضح فتلى مرحلة السخط في البلاد ، وفي نوفمبر من سنة ١٩٢٠ عقد مؤتمر غريان الذي قرر توحيد الكفاح بين برقة وطرابلس وأعقب ذلك توحيد الزعامة على البلاد كلها بمبايعة السيد ادريس ، ولما أبلغت القرارات إلى السلطات الإيطالية كان ذلك إيذانا ببدء مرحلة من الكفاح المسلح العنيف الذي أبلى فيه الوطنيون بلاء عظيما ، وخلال هذه الفترة برز اسم الزعيم الذي لن ينساه التاريخ الليبي وهو عمر المختار . وعمدت إيطاليا الفاشية إلى أعنف الوسائل وأكثرها وحشية في مقاومة الوطنيين والقضاء عليهم ، فلما استتب لها الأمر بعد ذلك قررت اعتبار ليبيا امتدادا للوطن الإيطالي عبر البحار ، أي أنها عبارة عن مقاطعات إيطالية .

وتميز الاستعمار الايطالي بالقسوة والوحشية في محاولته اخضاع البلاد بالوسائل العسكرية ، وعمد إلى تحطيم الثقافة العربية الاسلامية . أما سياسته الاقتصادية فقامت على الأسس التالية :

(١) الاستيلاء على الأراضي ونزعها من أيدي أبناء البلاد ومنحها للمهاجرين الايطاليين للاقامة فيها واستغلالها ، ونفذت هذه العمليات على نطاق واسع ودون إقامة أي وزن لمصالح أهل البلاد .

(٢) احتكار التجارة مع ليبيا .

(٣) إنشاء المؤسسات الصناعية والمالية واستغلال رأس المال الإيطالى فى مد الخطوط الحديدية ، كما أنشىء بنك زراعى سنة ١٩٢٥ .

لا عجب إذن أن هبط عدد السكان إلى مادون النصف ، كما تناقصت الثروة القومية كثيراً . غير أن الثمن الذى دفعته إيطاليا كان فادحا جدا إذ خسرت نحوا من ١٥٠,٠٠٠ رجلا فى رمال الصحراء الليبية . كما تكلفت ما لا يقل عن ٤٠ مليون ليرة .

نزل الأمير محمد إدريس السنوسى فى القاهرة (يناير ١٩٢٣) « والجهاد ضد الطليان متصل الأسباب . والكلمة بين الطرابلسيين والبرقاويين مجتمعة عند بيعة سرت . وكان الأمير السنوسى معقد الرجاء فى تزعم حركة المقاومة والمضى بالبلاد فى طريق الاستقلال» (قضية ليبيا للشنيطى ص ١٥٥) . ولكن الأمير أخذ يميل إلى الدعة والسكون ، وقام بعدة اتصالات مع بعض قادة المهاجرين الليبيين ، ومع بعض أهل الرأى فى مصر ، كما حاول الاتصال بالانجليز والطليان . غير أن نشاط الأمير ومن التف حوله كان يدور حول حقه فى امارة برقة وطرابلس على أساس بيعة قصر سرت . ويلاحظ هنا أن نقطة الضعف فى الجماعات الليبيــة كلها فى ذلك الحين أنها كانت ذات أهداف متعددة وبخاصة فيما تعلق بنظام الحكم . فبينما كان الطرابلسيون يرون ضرورة تحرير البلاد أولا من الطغيان الأجنبى ثم التفكير فى نظام الحكم طبقا لما تقرره الأمة . أصرت السنوسية على أن تكون الوحدة بين برقة وطرابلس على أساس إمارة السيد إدريس ؛ وهكذا كنا أمام فريقين أحدهما يجعل الأولوية للاستقلال والثانى يجعلها لنظام الحكم الذى يجب أن ينحصر فيه .

نشبت الحرب العالمية الثانية وتجددت المحاولات بقصد توحيد كلمة الليبيين وبذلت انجلترا جهدا فى سبيل إزالة الخلافات ، وعقد اجتماع بين ممثلى طرابلس وبرقة بدار السيد ادريس فى فكتوريا بالاسكندرية ، ووقعوا اتفاقا يقوم على الثقة بالرجل ثم الشورى والارتباط المتبادل بين الأمير والمجلس الذى رأى المجتمعون ضرورة قيامه إلى جانبه . وحاول الانجليز حمل الطرابلسيين على الاشتراك فى الحرب معهم ضد إيطاليا فأصر هؤلاء على حقوق تقرير طرابلس فى المستقبل ويتعهد الانجليز كتابة بتنفيذها . ثم اتجه الانجليز صوب السنوسية والسيد إدريس وتقرر البدء فوراً فى « تكوين فصائل من القبائل العربية لاسترداد حريتهم واستخلاص بلادهم من أيدى الإيطاليين الظلمة وإعادة الاستقلال مرة أخرى » وهنا نقتبس الفقرة التالية من تصريح المستر أنتونى ايدن ألقاه فى مجلس العموم (٨ يناير ١٩٤٢) إذ قال : « أنى أصرح بأن السيد ادريس المهدى السنوسى اتصل بالهيئات المسئولة بمصر فى خلال شهر من انهيار فرنسا فى وقت لم يكن الموقف العسكرى فى إفريقيا ملائما لنا على الإطلاق » .

واجتمعت لجنة من الموالين للسنوسية وأصدرت قرارات أهمها : —

(١) وضع الثقة فى بريطانيا العظمى

(٢) إعلان الامارة السنوسية والثقة التامة بالأمير محمد ادريس السنوسى

(٣) الاشتراك فى الحرب ضد إيطاليا إلى جانب القوات البريطانية .

(٤) تعيين حكومة سنوسية مؤقتة لإدارة الشئون الضرورية .

وبهذا أصبح واضحا أن السنوسية قد انحازت نهائيا إلى جانب بريطانيا دون الحصول منها على شىء صريح محدود بشأن أهداف البلاد القومية اللهم إلا تلك العبارات التالية التى أدلى بها المستر إيدن عن السيد ادريس السنوسى واتباعه

«وأننا لنرحب بتعاونهم مع قوات صاحب الجلالة البريطانية فى مهمة سحق العدو المشترك . وقد وطدت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية عزمها على أنه متى انتهت الحرب لن تسمح بوقوع السنوسيين فى برقة تحت النير الإيطالى مرة أخرى بأى حال من الأحوال » . وليس فى هذا الكلام ما يبعث أملا مطلقاً فى استقلال ليبيا ، بل لعل الأرجح أنه إسفار عن نية بريطانيا فى جعل هذه البلاد فى دائرة نفوذها .

ويؤيد هذا كله ما جاء فى تقرير رئيس الإدارة السنوى لعام ١٩٤٥ أن الأمير « طلب الاستقلال والتحالف براً وجواً وبحراً مع أمة قوية وبفضل بريطانيا العظمى » ، كما جاء فى تقرير لجنة التحقيق الرباعية أن الأمير «أخبر اللجنة أنه يفضل الاستقلال والتحالف مع بريطانيا العظمى » .

وأنشأت بريطانيا إدارة عسكرية فى طرابلس وبرقة كما أنشأت فرنسا مثلها فى فزان ، ويحدثنا تقرير اللجنة الطرابلسية أن الانجليز اتخذوا « من برقة وطرابلس مراكز حربية هائلة بحرية وجوية ومرسى طبرق ومطارات برقة فى الدرجة الأولى من اهتمام الانجليز » . وكذلك تقول لجنة التحقيق إنه « خلال مدة تحقيق لجنة الدول الأربع فى المستعمرات الايطالية السابقة أتمت حكومة المملكة المتحدة اتفاقا منفصلا مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء قاعدة جوية أمريكية فى الملاحة على أرض مستعمرة إيطالية سابقة تحت إدارة بريطانية مؤقتة وذلك على عكس ما جاء فى معاهدة السلم مع إيطاليا والتصريح المشترك لحكومات الاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا فيما يختص بالممتلكات الاقليمية فى إفريقيا ؛ ولذلك لا يمكن أن يكون لهذا الاتفاق قوة قانونية » . وعمدت الإدارة العسكرية البريطانية إلى بسط السيطرة الكاملة من إدارية واقتصادية على البلاد ، وتحتكر

بنك باركليز النشاط المالي في طرابلس ، وزيدت الضرائب على المزروعات والعقارات وأشجار الزيتون والنخيل والماشية ، وزادت ميزانية المصروفات على الإيرادات في طرابلس .

عرض مستقبل ليبيا على مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى ، وتعارضت آراء الدول الأربع وتعددت التيارات والمطالب . فطلبت روسيا الوصاية على طرابلس ، واقترح الأمريكيون انتداب لجنة مراقبة دولية لإدارة المستعمرات عن طريق حاكم عام يعينه مجلس وصاية الدول المتحدة ويعاونه ممثلون لبريطانيا وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة وإيطاليا وممثلون للسكان الوطنيين والأجانب . أما فرنسا فرأت تعديل الحدود بين ليبيا وتونس ورد المستعمرات إلى وصاية إيطاليا ، وكان الغرض من التعديل المطلوب ضم فزان بصفة خاصة إلى الممتلكات الفرنسية . وفيما يتعلق بانجلترا فانها أوضحت رغبتها في أن يكون لها مركز ممتاز في برقة .

وأخيرا وقعت معاهدة الصلح مع إيطاليا وتعالج المادة ٢٣ والملحق ١١ موضوع المستعمرات الايطالية السابقة في إفريقية . وتقضي المادة ٢٣ بتنازل إيطاليا عن جميع حقوقها ، وإلى أن يتقرر بصفة نهائية مصير تلك الأقاليم تستمر الادارة الموجودة على ما هي عليه . أما الملحق رقم ١١ فيتضمن المسائل التالية :

(١) أن الدول الأربع ستشترك في البت نهائيا في مصير الممتلكات الايطالية خلال السنة الأولى التالية لتنفيذ المعاهدة .

(٢) يجب أن يقرر مصير المستعمرات وفقا لرغبات السكان ومصالحهم وطبقا لصالح السلام والأمن الدوليين مع عدم تجاهل رغبات الحكومات الأخرى ذوات المصلحة .

(٣) في حالة عدم الاتفاق على حل خلال الفترة المقررة في الفقرة الأولى

بحال الأمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

(٤) دعوة وكلاء وزراء خارجية الدول الأربع لدراسة المسألة وتقديم توصياتهم إلى مجلس وزراء الخارجية . وطلب إلى الأولين إرسال لجان تحقيق إلى المستعمرات الإيطالية السابقة .

وإذ تعذر الاتفاق بين الدول الأربع طلبت فى ١٥ سبتمبر ١٩٤٨ إحالة الموضوع إلى الجمعية العامة التى أحالته بدورها إلى اللجنة السياسية وبدأت الأخيرة عملها هذا فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ واستمر البحث حتى ١١ أكتوبر ١٩٤٩ . وأخيرا صدر قرار الجمعية العامة عن ليبيا فى ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ وفيما يلى نصه : —

« طبقا للفقرة الثالثة من الملحق ١١ من معاهدة الصلح مع إيطاليا عام ١٩٤٧ التى وافقت الدول المختصة فيها على قبول توصيات الجمعية العمومية بخصوص التصرف فى المستعمرات الايطالية السابقة واتخاذ التدابير اللائقة لسريان مفعولها .

وبعد الاطلاع على ما جاء فى تقرير لجنة التحقيق الرباعية ، وبعد سماع أقوال ممثلى الهيئة التى تمثل الأقسام الهامة للآراء فى الأقاليم المقصودة ، وبعد الأخذ بعين الاعتبار رغبات ورفاهية سكان الأقاليم ومصالح الأمن والسلام ووجهات نظر الحكومات المختصة والنصوص الخاصة بهذا الموضوع فى الميثاق توصى الجمعية العمومية للأمم المتحدة بما يأتى :

١ — فيما يختص بليبيا :

(١) أن ليبيا التى تشمل برقة وطرابلس وفزان ستكون دولة مستقلة وذات سيادة .

(٢) يسرى مفعول هذا الاستقلال فى أقرب فرصة ممكنة ، وعلى أى حال لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ .

(٣) أن يقرر دستور ليبيا بما فيه نوع الحكومة بواسطة ممثلى السكان فى برقة وطرابلس وفزان الذين يجتمعون ويتشاورون فى شكل جمعية عمومية .

(٤) لأجل مساعدة أهالى ليبيا فى وضع دستور وتأسيس حكومة مستقلة سيكون فى ليبيا مندوب من قبل الأمم المتحدة تعينه الجمعية العمومية وله مجلس يساعده ويرشده .

(٥) يقدم مندوب هيئة الأمم المتحدة بالتشاور مع المجلس تقريرا سنويا وأى تقارير أخرى يرى أهميتها إلى السكرتير العام ، ويضاف إلى هذه التقارير أية مذكرة أو وثيقة يرى مندوب الأمم المتحدة أو عضو من أعضاء المجلس رفعها إلى هيئة الأمم المتحدة .

(٦) سيكون المجلس من عشرة أعضاء وهم :

(١) ممثل واحد تعينه حكومة كل من البلاد الآتية : مصر ، فرنسا ، ايطاليا ، الباكستان ، المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية .

(ب) ممثل واحد لكل من الأقسام الثلاثة فى ليبيا .
وممثل واحد عن الأقليات فى ليبيا .

(٧) يعين مندوب الأمم المتحدة المذكورين فى الفقرة السادسة (ب) بعد التشاور مع السلطات الادارية وممثلى الحكومات المذكورة فى الفقرة السادسة (١) والشخصيات البارزة وممثلى الأحزاب السياسية والهيئات فى المناطق المختلفة .

(٨) يستشير المندوب أثناء تأدية وظائفه أعضاء مجلسه ويسترشد بهم وله أن يستنير بآراء مختلف الأعضاء بالنسبة للمناطق أو الموضوعات المختلفة .

(٩) على مندوب الأمم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العمومية وللمجلس الاقتصادى والاجتماعى وللسكرتير العام اقتراحات عن التدابير التى ترى الأمم الأمم أن تتخذها أثناء فترة الانتقال بخصوص المسائل الاقتصادية والاجتماعية فى ليبيا .

(١٠) تقوم الدول القائمة بالإدارة بالتعاون مع المندوب بما يلى :

(أ) تشرع حالا فى اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل الحكم إلى حكومة دستورية مستقلة .

(ب) أن تقوم بادارة البلاد بغرض المساعدة فى إقامة وحدة ليبيا واستقلالها والتعاون فى تكوين الإدارة الحكومية وتنسيق جهودها لهذه الغاية .

(ج) تقديم تقرير سنوى إلى الجمعية العمومية عن الخطوات التى اتخذت بشأن تنفيذ هذه التوصيات .

١١ — تقبل ليبيا بمجرد تكوينها كدولة مستقلة عضواً فى الأمم المتحدة طبقاً للمادة الرابعة من الميثاق .

وفى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ اجتمعت الجمعية التأسيسية أو لجنة الستين فى طرابلس وأرسلت برقية إلى السيد إدريس السنوسى أمير برقة ليكون ملكا على ليبيا كلها فقبل الدعوة . وفى الثانى من ديسمبر من السنة ذاتها أعلنت الجمعية أن ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة ، وأن دستورها ديمقراطى ونظامها اتحادى (فدرالى) . وأن السيد إدريس السنوسى ملك ليبيا ، وأن الجمعية

التأسيسية هى وحدها صاحبة الحق فى وضع دستور البلاد؛ وصدر هذا الأخير فى ٧ أكتوبر من عام ١٩٥١ ، واعتلى السيد السنوسى العرش فى ٢٤ ديسمبر باسم إدريس الأول .

الدستور :

وينص الدستور الجديد على عدم مسئولية الملك وأنه يمارس سلطاته عن طريق وزرائه وهم وحدهم المسئولون ، كما أنه يصادق على القوانين ويصدرها. وفى حالة عدم اجتماع البرلمان للملك أن يحكم بواسطة مراسيم بقوانين وذلك فى حالات الضرورة ، وهو الذى يعين رئيس الوزراء والوزراء الآخرين « بناء على اقتراح رئيس الوزراء » ، وله حق الإقالة والوزراء مسئولون أمام مجلس النواب ، ويجوز أن يكونوا أعضاء فيه وإن لم يكن ذلك شرطا لازما .

ويتكون البرلمان من مجلسين وهما : ــ

(١) مجلس الشيوخ ويشمل ٨ أعضاء عن كل من أقاليم ليبيا الثلاثة ، ويعين الملك نصف الأعضاء بينما يجرى انتخاب النصف الآخر بواسطة المجالس التشريعية الإقليمية . ومدة العضوية ٨ سنوات ، ولكن المجلس الأول ــ والذى عين الملك جميع أعضائه ــ مدته أربع سنوات.

(٢) مجلس النواب، وينتخب عضو عن كل ٢٠٠٠٠ من السكان ويتكون المجلس الحالى من ٥٥ عضواً (٢٥ لطرابلس، ١٥ لبرقة ، ٥ لفزان) وجرت الانتخابات الأولى فى ١٩ فبراير سنة ١٩٥٢ .

وطبقاً للمادة ٣٦ من الدستور هناك ٣٩ مسألة تحتفظ الحكومة الاتحادية بشأنها بكافة السلطات التشريعية والتنفيذية ، وهذه المسائل تشمل : ــ

(١) التمثيل الدبلوماسى والتجارى والقنصلى .

(٢) شئون الأمم المتحدة والاشتراك فى المؤتمرات والهيئات الدولية .

(٣) الشؤون الخارجية .

(٤) مسائل الدفاع .

(٥) المواصلات الاتحادية بما فى ذلك الطرق والسكك الحديدية .

(٦) الجمارك .

(٧) العملة .

(٨) التعليم العالى .

وما عدا هذه المسائل تمارسها الولايات ولكل منها مجلس تنفيذى ومجلس تشريعى ويجب أن يكون ثلاثة أرباع أعضاء المجلس الأخير على الأقل بالانتخاب . وللحكومة الفدرالية سلطة تشريعية فيما يتعلق ببعض الشؤون على أن يكون التنفيذ من اختصاص الولايات تحت إشراف الحكومة الاتحادية . ومن هذه المسائل الشركات والبنوك وتنظيم الصادرات والواردات وضريبة الدخل والتأمين والملاحة والقوانين المدنية والتجارية والجنائية والعمل والتأمين الاجتماعى والصحة العامة ونظام التعليم العام والصحف والكتب والمطابع والإذاعة .

وفى أول يناير سنة ١٩٥٢ أعلن قيام الدولة الليبية الجديدة طبقاً لقرار سنة ١٩٤٩ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ثم قبلت ليبيا عضواً فى المنظمة الدولية . وفى مارس سنة ١٩٥٣ انضمت ليبيا إلى جامعة الدول العربية كدولة مستقلة (وإن لم توقع بعد على ميثاق الضمان العربى) . وفى ٢٩ يولية من السنة ذاتها أعلن نبأ توقيع معاهدة الصداقة والتحالف الليبية البريطانية التى عصفت بهذا الاستقلال .

المعاهدة استعمار سافر

أثار توقيع المعاهدة بين بريطانيا وليبيا موجة عالية جداً من الاستياء والسخط في العالم العربي بأسره ، ذلك أنها بالفعل تجعل استقلال الدولة الثانية وهماً وخرافة وتحولها في الحقيقة إلى مستعمرة أو محمية بريطانية . والحق إنها تفوق المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع العراق (١٩٣٠) ومصر (١٩٣٦) وشرق الأردن (١٩٤٨) من حيث فداحة الشروط ومبلغ انتهاك استقلال الطرف العربي وسيادته وفي هذا يقول عبدالرحمن عزام الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية في حديثه المنشور بجريدة «المصري» (٤ يوليه ١٩٥٣) : —

« ما دامت هذه هي المعاهدة فإن بريطانيا تكون قد استفادت من تجاربها في الماضي في البلاد العربية كلها . . . مصر والعراق وشرق الأردن ومحميات الخليج الفارسي وعدن . وما حدث فيها قبل الحرب العالمية وبعدها . لتعقد مع ليبيا عقداً يكفل لها كل ما نقص لها في أي بلد من هذه البلاد . أو كل ما كان موضع نزاع أو قيل وقال . فهي إذن أسوأ حتى من معاهدات الحماية في شمال إفريقية إذا أخذنا في نظر الاعتبار أن محالفة الحماية في تونس عقدت في سنة ١٨٨١ ، ومعاهدة التحالف المؤدي إلى الحماية في ليبيا عقدت في سنة ١٩٥٣ بعد اتفاق الدول الكبرى جميعاً : الغالب منها والمغلوب والستين دولة الأعضاء في الأمم المتحدة ، على حرية ليبيا واستقلالها وائتمانها على هذا الاستقلال وتنازل كل منها عن دعاواه بعد أن ردت الأمانة لأهلها » .

وحتى يتسنى لنا تقدير فداحة الخطر الناجم من هذه المعاهدة نرى لزاماً علينا أن نورد النصوص الأساسية في المعاهدة الأساسية في المعاهـدة الرئيسية

والاتفاقيتين العسكرية والمالية الملحقتين بها ، وبتحليل هذه النصوص نجد أنها تقوم على القواعد أو المبادىء الآتية : —

أولا — التحالف الطويل الأمد .

في المادة الأولى من المعاهدة الأساسية يتعهد الطرفان بقيام السلام والصداقة والتحالف بينهما ، وطبقاً للمادة السادسة تكون مدة المعاهدة عشرين عاماً إلا إذا اتفق الطرفان على تعديلها قبل ذلك ؛ وعلى كل حال فإنها قابلة للتعديل بعد عشر سنوات ؛ وهذه النصوص تذكرنا بمثيلتها تماماً في المعاهدات التي سبق إجبار العراق ومصر وشرق الأردن على توقيعها ، ولاريب أن طول مدة كل من هذه المعاهدات إنما يقصد به تقييد حرية هذه الدول وحملها على السير في ركاب السياسة الاستعمارية البريطانية ؛ ولا عبرة بالقول أنها جائزة التعديل . ذلك أن أي شيء من هذا القبيل يجب أن يقوم على مبدأ التحالف الدائم ، وهكذا تصطبغ المعاهدة بطابع الأبدية الذي لا تعرفه العلاقات بين الدول المتكافئة في الحقوق والسيادة ، والمثل القريب منا نلقاه في العراق ومصر حيث تأبى بريطانيا أن تغادر البلدين بمحض إرادتها ؛ ذلك أنها لا تستهدف من وراء هذه المعاهدات غير الابقاء على سيطرتها ونفوذها واستعمارها .

ونحن لا نأخذ مأخذ الجد ذلك النص الوارد عن التحالف لأن الأخير يفقد معناه إذا انعدم التكافؤ بين الطرفين المتعاقدين ، وفي هذا يقول قائد الأسراب حسن ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة المصرية في تعقيبه على المعاهدة والذي نشرته جريدة «المصري» في عددها الصادر يوم ٣ يوليه سنة ١٩٥٣ :—

(إن المعركة بين الحرية والاستعباد في ليبيا لم تنته بعد فالمرجع الأخير

للتصديق على هذه المعاهدة هو البرلمان الليبي وأولا وقبل كل شيء الشعب الليبي نفسه . فهل البرلمان سيوافق على هذه المعاهدة[1] ؟ وهل الشعب الليبي الذي استعذب الكفاح من أجل الحرية طوال السنين سيرضى عنها ؟ إن من يدرس ولو سطحياً نفسية هذا الشعب يعلم أنه لن يرض الضيم ولن يقبل الذل ولن يعترف بالأصفاد . إنه سيدرك من فوره وبسليقته أضرار هذه المعاهدة فيرفضها ولن يبيع حريته واستقلاله بثمن بخس دراهم معدودة .

« إن الاستعمار هو الاستعمار في كل زمان ومكان مهما اختلفت صوره أو تعددت ألوانه . إن الارتباط بين القوى والضعيف انما هو ارتباط دائما بين السيد والعبد ، وإن بقاء عسكري أجنبي مسلح في أرض الوطن استعمار لاشك فيه . إن الحرية والاستقلال لا يقدران بمال — ثم ... إن الاعتماد على النفس هو أساس الحصول على الحرية » .

إن التحالف بالمعنى السليم المتعارف عليه يجب أن تتوافر فيه الأركان التالية :—

(١) المساواة بين الطرفين المتعاقدين من حيث القوة النسبية ، من بشرية ومادية وعسكرية ، وهذا لا وجود له اطلاقا في حالتنا هذه .

(٢) التكافؤ من حيث الخطر المعرض له الطرفان والخير الذي يعود عليهما ، وسنرى فيما بعد أن الغنم كله لبريطانيا والغرم بأجمعه على ليبيا .

(٣) الحرية الحقيقية في قبول الاتفاق ونحن نعلم أن القوات البريطانية مقيمة فعلا في ليبيا منذ الحرب العالمية الأخيرة .

وإذن فالمعاهدة ليست تحالفا بين ندين أو متساويين ، ولكنها وثيقة أملاها الطرف الأقوى على الطرف الأضعف منه بدرجة تنتفي عندها الموازنة تماما .

---

(١) للأسف وافق البرلمان الليبي .

ثانيا : الدفاع المشترك :

في التحليل الذي تضمنه كتابنا «مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط» للمعاهدات الثنائية التي فرضتها بريطانيا في تواريخ مختلفة على العراق ومصر وشرق الأردن ، قلنا إنها تقوم على الدفاع المشترك أو بعبارة أخرى تسخير الموارد المادية والبشرية للبلد العربي المتعاقد لخدمة أهداف الجانب البريطاني في وقت السلم وعهد الحرب على حد سواء . وهذا المبدأ الخطير الذي يرفضه اليوم بشدة الرأي العام العربي نلقاه واضحا في المواد التالية : ـ

(١) إذا اشتبك أحد الطرفين الساميين المتعاقدين في حرب أو نزاع مسلح فإن الطرف الآخر يسارع بمساعدته كاجراء من إجراءات الدفاع الجماعية . وفي حالة قيام خطر عدوان عاجل على أحد الطرفين الساميين المتعاقدين فانهما يسارعان بتنسيق الوسائل الضرورية للدفاع (٢)

(٢) يعترف الطرفان المتعاقدان أن من مصالحهما المشتركة أن يكفلا وسائل دفاعهما المشترك وأن يتأكدا من أن بلديهما في موقف يكفل لهما القيام بدوريهما في المحافظة على السلام والأمن الدوليين. وفي سبيل هذا الهدف يقدم كل من الطرفين المتعاقدين إلى الطرف الآخر جميع التسهيلات والمساعدات التي في مقدوره وفقا لما يتفق عليه في حينه (م ٣)

(٣) يجتمع الطرفان من وقت لآخر لتنسيق التدابير اللازمة للتأكد من أن قواتهما العسكرية تتمتع بالكفاءة الضرورية والتعاون اللازم فيما بينهما والتوافق في التدريب والعتاد والتسليح . وتتعهد حكومة

المملكة المتحدة باستخدام نفوذها لتسهيل تزويد القوات الليبية بالأسلحة والذخيرة والمعدات من بريطانيا . ولا يوجد شيء في هذا الاتفاق يلزم القوات المسلحة الليبية بالقتال خارج أراضي ليبيا (م ١ من الاتفاقية العسكرية)

وبمراجعة العبارات سالفة الذكر وإمعان النظر فيها نصل إلى النتائج الآتية . —

أولا : طبقا للمادة الأولى من الاتفاقية العسكرية يجب أن تكون القوات الليبية متماثلة مع البريطانية من حيث العتاد والتدريب والتسليح ؛ وهذا يقتضي ألا تحصل ليبيا على السلاح والذخائر والفنيين من غير انجلترا . كما أن هذا التنسيق سيؤدي إلى قيام بعثة عسكرية بريطانية بالاشراف على شئون جيش ليبيا الذي يصبح من الناحية الواقعية جزءاً من قوات المملكة المتحدة العسكرية .

إن الذي يفرض على ليبيا اليوم خبرته مصر والعراق والأردن حيث حرصت انجلترا على أن تبقى جيوش هذه البلدان في حالة شديدة من العجز والضعف . وهذا أمر طبيعي إذ ليس من المعقول اطلاقا أن تساعد انجلترا بلداً مثل مصر (في الماضي) على أن يكون له جيش كبير العدد وكامل العدة وهي تعلم أنه في اليوم الذي يصل فيه إلى درجة عالية من المقدرة والكفاية ينقلب عليها ويخرجها إذ ما من شعب يقبل الاستعمار بمحض إرادته . قد يقبل ذلك الحكام حرصا على عروشهم التي لا تستند إلى الإرادات الشعبية كما فعل توفيق وخلفاؤه في مصر ، ولكن هؤلاء شيء والأمة شيء آخر .

ثانيا : تنص الاتفاقية على تنسيق وسائل الدفاع في حالة خطر عدوان عاجل . وما وضعنا تحته خطا عبارة مطاطة إلى أبعد حد وشديدة

الخطر ، لأن الذي سيقدر هـذه الحالة إنما هو الطرف البريطاني وحده صاحب اليد العليا . والذي يتابع السياسة الدولية منذ ختام الحرب الأخيرة في عام ١٩٤٥ يجد أن السنوات الثمان التي انقضت منذ ذلك التاريخ يمكن أن تدخل في نطاق « حالة خطر عدوان عاجل » وقد يستمر ذلك إلى أمد طويل . وعلى هذا الأساس فالنص معناه إشراف تام على ليبيا في كل الأوقات ، وهذا يفسر لماذا تشتمل على النص ذاته كافة المعاهدات التي يعقدها الاستعمار مع الدول و البلدان الخاضعة له .

ثالثاً : المساعدة في حالة وقوع حرب أو نزاع مسلح وهنا لسنا في حاجة إلى أي إجهاد ذهني كي ندرك أن الدولة العربية هي الطرف الذي سيقع عليه عبء تقديم المساعدة . إن ليبيا لا ينتظر أن يقع عليها عدوان من جانب جيرانها الأقربين فإلى الشرق منها مصر الشقيقة والصديقة والتي تحرص على استقلال ليبيا حرصها على استقلالها ذاتها . وإلى الغرب تونس حيث تقيم فرنسا ، بينما تقيم إيطاليا إلى الشمال على الساحل الأوربي الجنوبي ، وكلا الدولتان الغربيتان شريكتان مع بريطانيا في حلف الأطلنطي . فإذا حدث اعتداء على ليبيا من جانب طرف آخر وليكن الاتحاد السوفيتي مثلا فالمفروض أن يكون السبب فيه وجود القوات البريطانية في ذلك البلد العربي واستخدامها لقواعده البرية والجوية والبحرية . وفضلا عن هـذا فإن الحروب لا تشنها أو تسببها الدول الصغرى وإنما المسئول عنها دائما الدول الكبرى بسبب تعارض أهدافها . وإذن لو نشبت حرب فلأن انجلترا ستكون أحد الأطراف المسببة لها والمشتركة فيها ، وهكذا يتعين على ليبيا (كما كان شأن مصر والعراق والأردن في الحرب العالمية الثانية)

أن تضحى بكل ما تملك من أجل حالة ليست هى بالمسئولة عن قيامها .

ولا عبرة بالنص الوارد فى المادة الأولى من الاتفاقية العسكرية من حيث أنه لا يوجد شىء فى هذا الاتفاق يلزم القوات المسلحة الليبية بالقتال خارج أراضى ليبيا » ، إذ تواجهنا الملاحظات الآتية : ـــ

(ا) حقيقة لا يوجد نص صريح على إلزام من هذا القبيل ، ولكن الأمر لا يحول دون قيام القوات الليبية بالقتال خارج حدود بلادها إذا قررت حكومتها ذلك ، ولما كانت السلطة الفعلية فى يد الانجليز فإن اتخاذ قرار مثل هذا بالاشتراك فى الحرب لن يتم بمحض إرادة أهل البلاد .

(ب) لما كانت ليبيا بلدا صغيرا جدا من حيث عدد السكان فيه فإن القوات المسلحة منهم لن تكون من الكبر بحيث تصبح عاملا له خطورته فى صراع مسلح واسع النطاق .

(حـ) أن أهمية ليبيا بالنسبة إلى حرب قادمة تشترك فيها بريطانيا تنحصر فى القواعد العسكرية التى تستخدمها الدولة الأخيرة للهجوم على خصومها . وفضلا عن هذا فإن قيام الاحتلال البريطانى لهذا البلد العربى إنما يعنى بريطانيا من حيث أنه يخدم أهدافها بالنسبة إلى البلاد العربية الأخرى وبخاصة مصر .

ثالثا : تنظيم الدفاع المشترك أو دولة داخل دولة

الغرض من الملحق العسكرى أن ينظم عملية تنسيق الدفاع المشترك بين

الدولتين وأن يجعل القوات البريطانية فى وضع يمكنها من القيام بوظيفتها . وهنا تطالعنا نصوص لا نجد لها مثيلا فى أية معاهدة تحالف بين دولتين تقوم العلاقة بينهما على أساس التكافؤ فى الحقوق والسيادة وعلى مبدأ الاحترام المتبادل .

(أ) الاحتلال السافر

تكفل المواد (٤ ــ ٢٠) لبريطانيا هذه الحقوق الواسعة :

(١) الرقابة الكاملة على الطائرات والسفن والسيارات التى تدخل المناطق المحتلة أو تخرج منها .

(٢) المرور فى أراضى ليبيا ومد الأنابيب وشق المجارى والترع والمصارف ، ومد الطرق الحديدية والأسلاك الهوائية والأرضية .

(٣) شق الطرق وإقامة الكبارى وتحسين الموانى والبوغازات والأرصفة .

(٤) استخدام التليفونات والتلغرافات والاذاعة وإقامة محطات إذاعة جديدة وتوليد الكهرباء والقوة المحركة والاستيلاء على المبانى ومواد البناء .

(٥) نقل السلع والبضائع .

(٦) حماية الأمن والأرواح والممتلكات فى المناطق المحتلة ومنع أى ليبى من دخولها إلا بإذن من السلطات العسكرية البريطانية بما فى ذلك الموظفين الليبيين الرسميين .

(٧) صيانة الصحة فى مناطق الاحتلال .

(٨) مسح الأراضى وإقامة هيئات ومعاهد وكنتينات ونواد ودور للسينما فى المناطق المحتلة .

(٩) حرية دخول وخروج ومرور القوات البريطانية والسفن والطائرات ووسائل النقل فى ليبيا .

(ب) الإعفاءات والامتيازات

وتتضمن المواد (٢٨ — ٣٥) من الاتفاقية العسكرية طائفة من الاعفاءات للقوات البريطانية من تراخيص القيادة والضرائب والرسوم ، فضلا عن امتيازات عدة تتصل بأعمال القضاء فى المسائل المدنية والقضائية . ويلاحظ أن عبارة « القوات » تشمل العسكريين وأسراتهم .

(ج) استغلال موارد البلاد

وتمنح المادتان ٢٦ : ٢٧ لهذه القوات الحق فى شراء منتجات ليبيا المحلية وخدمات الليبيين .

الثمن الزهيد ؟

ومقابل هذا كله تقدم بريطانيا إلى الدولة الليبية خلال السنوات الخمس التالية من أول إبريل سنة ١٩٥٣ حتى ٣١ مارس ١٩٥٨ مبلغ مليون جنيه استرليني سنوياً وتمنح للهيئات القائمة بالفعل فى أول ابريل من العام الحالى ، فضلا عن مبلغ ٢٠٧٥٠٠٠٠ جنيه طوال المدة لمكافحة لمساعدة القوات الليبية .

ما معنى هذا ؟

تلك هي النصوص الرئيسية التي تشتمل عليها الاتفاقية المفروضة على الشعب الليبي ومنها نرى :

(١) احتلال القوات البريطانية لمناطق عدة في البلاد : فإذا ذكرنا إلى جانب هـذا أن مطار الملاحة في يد الولايات المتحدة ، والجيوش الفرنسية مقيمة في فزان وجدنا أن ليبيا تخضع لاحتلال واسع النطاق . ولكننا نذكر في الوقت نفسه أن بريطانيا ستعمد إلى إسباغ الطابع الشرعي على الاحتلال لأنه تم بناء على معاهدة وقعتها الحكومة الليبية وحملت البرلمان الليبي على التصديق عليها . ولا عبرة بذلك النص الخاص بجواز التعديل بعد فترة محدودة لأن تجارب الشرق العربي تدل على أن بريطانيا لا تقيم وزناً لهـذا كله وإنها حين تدخل في مفاوضات للتعديل تصر على إبقاء الوضع القائم أو زيادة ما لها من حقوق وامتيازات وسلطان .

إن معاهدة ١٩٤٨ مع الأردن لا تختلف من حيث الجوهر عما كان معقوداً مع ذلك البلد من قبل . وحاولت بريطانيا في اتفاقية بورتسموث واتفاقية « صدقي — بيفن » أن تبقي مبدأ التحالف الأبدي ، وحق إقامة قواتها في القواعد المعروفة في العراق ومصر ، وسياسة الدفاع المشترك في أوسع صوره مما يجعل أمثال هذه المحالفات الجديدة أشد خطراً من سابقاتها .

(٢) السيطرة الكاملة على الأراضي الليبية وقوات ليبيا المسلحة ، ووسائل النقل على اختلاف أنواعها ، والمنتجات الطبيعية ، فضلاً عن

القيام بالأعمال المختلفة اللازمة من طرق وغيرها .

(٣) وتصبح المناطق المحتلة ذات استقلال فهي فكأنها اقتطعت من جسم البلد الليبي ولا تخضع للقوانين المحلية التي هي من مظاهر السيادة التي ينبغي أن تتمتع بها الدولة المستقلة . ويكفي لبيان مدى استقلال هذه المناطق أن لها قضاءها الخاص ، ونظامها للمحافظة على الأمن ويطبق على المقيمين داخلها من الانجليز والوطنيين . وأعجب هذا أنه في الوقت الذي يباح فيه للقوات البريطانية حرية المرور في كافة الأراضي الليبية لا يسمح لأي ليبي بدخول المناطق المحتلة إلا بعد الحصول على إذن من السلطات العسكرية البريطانية ، ويسرى هـــذا الأمر على الموظفين الرسميين الذين قد يستدعى عمل الدولة دخولهم إلى هذه المناطق .

(٤) وهذه الاعفاءات الغريبة حتى من تراخيص القيادة تجعل البريطانيين من القوات المسلحة وأسراتها في وضع أرقى بكثير من مركز أهل البلاد ، وهكذا نجد أنفسنا أمام طبقتين إحداهما ممتازة وهي الأجانب والأخرى من العبيد وهم أهل البلاد الأصليون أنفسهم .

لهذا لا عجب أن تحدث الأمين العام السابق لجامعة الدول العربيـــة عن المعاهدة فاعتبرها أسوأ من معاهدة الحماية كتلك التي فرضت على تونس بعد أن احتلها الفرنسيون عام ١٨٨١ . الحق ، إن المعاهدة التي نحن بصددها لم تقف عند حد فرض احتلال أجنبي على ليبيا وإنما أوجدت دولة داخل الدولة من ناحية ، كما سيطرت بواسطتها بريطانيا على هذا القطر العربي سيطرة فعلية كاملة . ولا يسعنا أن نختم هذا الفصل دون أن نورد التعقيب الذي أدلى به قائد الأسراب حسن إبراهيم والذي نشرته جريدة « المصري » في عددها الصادر

٣ يوليه ١٩٥٣ فقال إن هذه المعاهدة تقوم على أسس منها :

أولا — استعمار البلاد وذلك ببقاء قوات أجنبية غير محدودة العدد لمدة عشرين عاما ، فضلا عن حرية التنقل وحرية الاستفادة من الموارد وحرية التفتيش فى الأراضى التى تحتلها . ويكفى أن المعاهدة تمنع الليبيين من التنقل فى بلادهم التى يحتلها المستعمرون ، ولا عبرة طبعا باعترافهم بأن ذلك لا يمس الاستقلال الليبى فهذا شكل تعود المستعمرون إضافته تبريراً لبقائهم ، ولأضرب مثلا بنا أننا قد أعطينا نحن فى مصر مثل هذا التصريح الكتابى بالاستقلال منذ ثلاثين عاما ونحن نجد أنفسنا إلى اليوم غير مستقلين . فهل أجدى ذلك التصريح الكتابى ؟

ثانيا — الدفاع المشترك فقد نص فى المعاهدة على اشتراك الدولتين فى حالة الحرب أو النزاع المسلح أو خطر العدوان . وهذا الدفاع لم تشترك فيه أى دولة عربية إلى الآن . وطبيعى أن ليبيا لن تعتد على أحد فهى محاطة بجيران مخلصين لها . وإذن فهذا النص إنما هو فى صالح بريطانيا وحدها .

بحث ومناقشة وتعليق

عرضنا للمعاهدة فى الفصل السابق وحللنا نصوصها المختلفة وبينا المبادئ الخطيرة التى تقوم عليها . وفى هذا الفصل نتحدث عن بعض الملابسات المحيطة بالمعاهدة وعن النتائج الخطيرة التى تترتب عليها والأهداف التى ترمى إلى تحقيقها بريطانيا من ورائها .

موضوع العجز المالى

يحاول الرسميون فى ليبيا أن يبرروا هذا الخطأ الذى ارتكبوه فى حق أمتهم والعالم العربى بقولهم إنهم اضطروا إلى عقد المعاهدة تحت ضغط الحاجة إلى العون المالى اللازم لسد العجز فى ميزانية بلادهم ، ولما جوبهوا بإذاعة نبأ المساعدة التى تقدمت بها مصر قالوا إن ذلك العرض جاء متأخرا . ونعتقد أنه فيما يتعلق بمصر لا نجد أمامنا إلا أن نورد هذه الأقوال التى أدلى بها قائد الأسراب حسن إبراهيم فى حديث له بجريدة « المصرى » .

« ... إننى كتبت وقلت بعض الحقائق التى لا يمكن إنكارها كعرض مصر المساعدة المالية على ليبيا وسد عجز ميزانيتها ، ولدى فى مصر وفى ليبيا شهود على حدوث هذا العرض بعضهم رسميون قد تسمح لهم ظروفهم بالحديث وإثبات أن مصر قامت بواجبها كاملا ، كما أكد هذا العرض وزيرنا المفوض فى ليبيا إذ عرض هذه المساعدة على المسئولين أيضا هناك قبل بدء المباحثات مع بريطانيا . فهل تلام مصر إن ادعى بعض الرسميين أنه وصلهم العرض بعد فوات الأوان ؟

هل تلام مصر لأنهم لم يكونوا موضع ثقة حتى يعطيهم مثل هـــذا العرض في حينه ؟ » .

وراح السيد عبدالرحمن عزام يصف قصة العجز المحتمل ويروى المؤامرات التى دبرت لقطع السبيل على المحاولات التى بذلتها الجامعة العربية لتحقيق موازنة الميزانية الليبية فقال فى الحديث الذى نشرته له مجلة « آخر ساعة » فى عددها الصادر يوم ٥ أغسطس ١٩٥٣ . —

« ... أنا أعرف أن مصر قد أدت واجبها كاملا فى مدى أربعين سـنة للدفاع عن حرية جارتها ليبيا وابتــدأت ذلك فى عام ١٩١١ وما بعدها ببذل المال والنفس حتى تحول دون سقوط بلد عربى شقيق فريسة للاستعمار الأوربى. وفى عام ١٩١١ وحده تبرع الشعب المصرى للمجاهدين فى ليبيا بنحو ٦٠٠ر٠٠٠ جنيه من الذهب أى ما يوازى ثلاثة ملايين من الجنيهات الآن .. ولم تنقطع هذه الإعانة فى أى وقت بل إنها استمرت وبكيفية مكنت الليبيين من مداومة كفاحهم فى سبيل الحرية ولحماية الأحرار اللاجئين إليها . لذلك عجبت لما يقال من أن عرض مصر المعاونة على ليبيا جاء متأخرا أو غير واضح مما برر لحكامها أن يضطروا إلى قبول الإعانة البريطانية ثمنا لمعاهدة إذا صح مانشر عنها فإنها تــكون أسوأ من معاهدة الحماية المفروضة على تونس ومراكش ، وليست أقل فى نتائجها من الحمايات المفروضة على المحميات العربية فى الخليج الفارسى وفى منطقة عدن » .

واستطرد الرجل يقول :

« ومع ذلك فقد كانت الجامعة العربية وفى مقدمتها مصر تسلم منذ زمن طويل بأن عجز الميزانية قد يكون سببا يتذرع به المستعمر أو المستضعفون من

الحكام الجديد تعقد مع بريطانيا قد سبق الاتفاق عليه بينها وبين بعض الليبيين منذ سنة ١٩٤٧ . وأرادت مصر تؤيدها الجامعة العربية أن تتكفل الأمم المتحدة بتكملة العجز فى ميزانية ليبيا باعتبارها الهيئة العالمية التى احتكمت إليها الدول التى حاربت إيطاليا وأودعت فيها قضية ليبيا للفصل فيها .

« فلما فصلت بالاستقلال قلنا إن واجب الأمم المتحدة لم ينته وإن عليها أن ترعى وليدها إلى أن يستطيع تدبير موارده المالية . ورحبت الأمم المتحدة إلا بريطانيا التى بدا عليها القلق والاضطراب حتى أنها أوعزت إلى الوفد الليبى بالاعتراض على تقرير العون المالى من الأمم المتحدة بدعوى أن ذلك يعتبر تدخلا فى استقلال ليبيا . وفوجئ السيد عبدالمنعم مصطفى بذلك الاعتراض فثار وقال فى الأمم المتحدة إن هذا الاعتراض لا يمكن أن يكون معبراً عن رأى الليبيين ، بل هو بإيعاز وضغط من بريطانيا على الوفد الليبى . وبعد أن كدنا نفوز من الأمم المتحدة بالعون المالى لليبيا اضطررنا للاكتفاء بالمطالبة بالعون الفنى ، ووافقت الأمم المتحدة بأكثرية ساحقة على ذلك على أن يحتفظ لليبيا بالحق فى طلب المعونة المالية من الأمم المتحدة ، وبذلك بقى أمام ليبيا باب واسع عريض للتخلص منه من المحاولات التى بذلها الإنجليز لإجبارها على بيع استقلالها نظير أى عون مالى .

« وفى نفس الوقت قمت أنا شخصياً بجهود كبيرة بوساطة الطرق الدبلوماسية وغيرها حتى نجحت فى اقناع المسئولين فى الحكومة الأمريكية على الموافقة على دفع تعويض مالى إلى ليبيا قيمته ١٠٠ مليون دولار نظير استخدام مطار الملاحة ؛ وقد أبدت الدوائر الأمريكية استعدادها للتفاهم مع الليبيين فى هذا الشأن . واتصلت مع رئيس الحكومة الليبية وبعض وزرائه وذكرت لهم إمكان الوصول إلى هذا التعويض الذى يضمن لليبيا سد العجز

فى ميزانيتها فترة طويلة من الوقت دون أن تحتاج إلى جميل أو تبرع من أحد ،
ثم سمعت بعد ذلك أن الإنجليز قد لعبوا من وراء الستار حتى تم التعاقد بين
الولايات المتحدة والحكومة الليبية على أن تدفع الأولى ربع مليون دولار
فقط سنوياً نظير استخدام مطار الملاحة وغيره فى طرابلس » .

ونظراً لخطورة هذه البيانات التى أدلى بها السيد عبدالرحمن عزام نرى
لزاماً علينا أن نعود إلى وثائق الأمم المتحدة حتى تلقى على الموضوع بأسره
القدر الكافى من الضوء . فقى جلستها بتاريخ أول فبراير من عام ١٩٥٢
اتخذت الجمعية العامة قراراً يعنينا منه الفقرة الثالثة والتى فيها يطلب من المجلس
الاقتصادى والاجتماعى أن يدرس ، بالتشاور مع الحكومة الليبية ، الوسائل
التى يتسنى بها تقديم معونة إضافية ، بناء على طلب حكومة ليبيا ، بقصد تمويل
برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ذات الصبغة الأساسية والعاجلة ، على
أن يأخذ المجلس فى الاعتبار إمكان فتح حساب خاص للتبرعات الاختيارية من
أجل هذا الغرض .

وتنفيذاً للقرار بعث المسيو تريجفى لى ، الأمين العام للأمم المتحدة ، برسالة
فى ١٦ إبريل ١٩٥٢ إلى رئيس وزراء ليبيا ووزير خارجيتها ، ذاكراً فيها
أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى سيدرس موضوع المساعدة وذلك فى دور
انعقاده الرابع عشر ، وأضاف أن هذه المسألة تشغل البند الرابع والأربعين
من جدول أعمال المجلس . وفى ٢٢ يونيه أرسلت الحكومة الليبية ردها وفيه
تطلب إرجاء بحث الموضوع إلى السنة التالية ، وحجتها فى ذلك أنها مشغولة
بوضع برامج التنمية المشار إليها ولم تفرغ منها بعد بحيث يمكنها تقدير المعونة
اللازمة ؛ وفيما يلى ترجمة هذا الجزء من خطاب الحكومة .

« وفى اعتقادى أنه يكون من الأمور السابقة لأوانها والمجافية للصواب ،
من جانب حكومتى ، أن تبعث إلى الأمين العام بمذكرة رسمية تبدى فيها

وجهات نظرها فى الموضوع . إذ قد تنطوى مثل هـذه المـذكرة على خطأ للأسباب التى سأوضحها .

« لأنكم تعلمون أن حكومتى مشغولة تماما بمشروعات التنمية . والتى تتولى وضعها أو بدأت فى تنفيذها الهيئات الآتية :

ا) مكتب المعونة الفنية التابع لهيئة الأمم المتحدة .

ب) إدارة المعونة الفنية الليبية ـ الأمريكية .

جـ) الهيئة الليبية للتنمية والاستقرار .

د) الهيئة المالية الليبية .

« وعلاوة على ذلك فقد تكونت لجنة للتخطيط الاقتصادى وعهـد إليها بوضع خطط للتنمية لآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة ، ولهذا فإنه يعد مبكراً جداً أن نقول ما إذا كانت هذه الهيئات ستكون كافية لإشباع مطالب ليبيا خلال البضع السنوات القادمة ، وما إذا كانت هناك ثغرات ثم ما طبيعة هذه الثغرات .

« وإنى لأكون شاكراً للمجلس لو استطاع أن يرجىء إلى العام القادم فحص مسألة المساعدة الإضافية لليبيا ، إذ منذ الآن حتى ذلك التاريخ يكون فى وسعنا تقديم مذكرة مبنية على أساس من الحقائق » .

وفى المجلس الاقتصادى والاجتماعى وقف مندوب مصر وألقى تعقيباً يشتمل على الملاحظات والحقائق الآتية :

١) إن المجلس لا يجهل أن الحكومة الليبية بعثت بطلبها هذا بناء على مشورة المستشار البريطانى للشئون الإقتصادية ؛ ثم قال المندوب المصرى إن ليبيا تلجأ إلى طلب المساعدة من المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وهـذه الدول الثلاث قدمت إلى Libyan Development and Stabilisation Agency ٣٨٠٫٠٠٠ ، ١٠٠٫٠٠٠ ، ١٠٫٠٠٠ جنيه على التوالى .

٢) يؤكد ممثل مصر أن الاتفاقات الثنائية لا يمكن أن تحل مشكلة ليبيا بشأن المالية العامة والعجز فى الميزانية.ثم يذكر المجلس بالاقتراح الذى سبق أن تقدم به مندوب الأمم المتحدة فى ليبيا بشأن وضع المساعدات التى تقدمها دول أخرى فى حساب خاص يشرف عليه خبير يعينه الأمين العام . وإن الإجراءات التى من هذا النوع تهدف إلى تجنب الأخطار الناجمة من غلبة نفوذ أية حكومة أجنبية .

٣) لفت ممثل مصر نظر المجلس إلى العجز فى الميزانية الليبية والذى تسده حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا وفقاً لاتفاقات عقدت بينهما وبين الحكومة فى ١٣،١٤ ديسمبر ١٩٥١ وينتهى مفعولها فى ٣١ مارس ١٩٥٣ . وإزاء هذا الموقف يتعين على المجلس أن يواجه المسئوليات الملقاة على عاتقه بأن يبحث عن الوسائل الصحيحة من أجل إيجاد الحل الذى يتفق مع روح ونصوص القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة . وفى حالة عدم وجود هذا الحل أهاب المندوب بالمجلس بحث الاقتراح الذى سبق أن تقدم به مندوب الأمم المتحدة فى ليبيا ، لأنه اقتراح ذو صبغة دولية ويسمح بالمحافظة على استقلال ليبيا الاقتصادى والسياسى .

٤) وختم ممثل مصر محذراً من الخطر الذى يتعرض له استقلال الدولة الليبية لأنها بسبب عدم وجود حل ذى صفة دولية عاما ، قد تجد نفسها مضطرة إزاء العجز فى ميزانيتها إلى تجديد الاتفاقات الثنائية التى سبق عقدها قبل حصول ليبيا على استقلالها ؛ وقال كذلك إن كل إبطاء إنما يتعارض مع المصالح الحقيقية لهذا البلد .

ثم وقف ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وأيد إرجاء نظر موضوع المساعدة إلى دورة المجلس فى سنة ١٩٥٣ ؛ وهنا طلب مندوب مصر تحديد

تاريخ معين لبحث المسألة ، ولكن المجلس أقر مشروع القرار الخاص بالتأجيل وذلك بأغلبية ١١ صوتاً ، ضد صوت واحد ، وامتناع ستة أعضاء عن التصويت . والصوت الوحيد الذي عارض القرار هو صوت مصر وعقب ممثلها على النتيجة بقوله إنه فعل ذلك لاعتقاده أن من مصلحة الشعب الليبي نفسه لو أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قام ببحث موضوع المساعدة إلى ليبيا .

ومن الخلاصة التي أوردناها بهذا الشأن نصل إلى الحقائق التالية :

١) إن الحكومة الليبية هي التي طلبت التأجيل وهي تعلم أنها تعاني عجزاً في ميزانيتها ، وتحصل على إعانات لسده وخاصة من انجلترا وفرنسا .

٢) إن هذا الأمر كان نتيجة نصيحة المستشار الاقتصادي وهو بريطاني .

٣) إن طلب التأجيل إلى دورة المجلس في سنة ١٩٥٣ صيغة ملتوية لرفض قيام الهيئة الدولية بتقديم المعونة المالية .

ومما يسترعي النظر أن الاتفاقات الثنائية التي أشار اليها ممثل مصر ينتهي أجلها في ٣١ مارس ١٩٥٣ ، وأن المعاهدة البريطانية الليبية تتحدث عن تقديم معونة مالية سنوية ابتداء من أول إبريل ١٩٥٣ .

ولم تمض أيام على إعلان نبأ المعاهدة حتى راح السيد عبدالرحمن عزام يدلي إلى جريدة « المصري » بحديث جديد أفصح فيه بجلاء وصراحة عن عمق المؤامرة البريطانية وخاصة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فقال :

« لا يستطاع في مثل هذا الحديث العاجل فهم بعض الأسباب والدوافع للمعاهدة الحالية من غير الاشارة إلى الاتفاق الذي وقع في لندن سنة ١٩٤٧ لما له من الأثر المباشر على قبول أولي الأمر في ليبيا هذه المعاهدة المجحفة . فقد تم الاتفاق المشار إليه بين السيد إدريس السنوسي الملك الحالي بصفته زعيما برقة وقتئذ وبين الحكومة البريطانية عند زيارته لندن سنة ١٩٤٧ . ولقد أرادت

الحكومة البريطانية أن تواجه الجامعة العربية والعالم بأمر واقع في برقة فأقامت حكومة على رأسها الأمير السنوسي ووزارة رأسها وقتذاك الأستاذ الكيخيا فدعت الأمير إلى لندن حيث أمضى اتفاقية لندن في سنة ١٩٤٧ بينه وبين الحكومة البريطانية وكانت هي النواة للاتفاقية الحالية . وقد قيل وقتئذ إن السيد إدريس السنوسي تردد في الأمر كثيراً بعد توقيعه للحروف الأولى وأن الأستاذ فتحي الكيخيا نائب رئيس الوزراء الحالية في ليبيا والذي كان مرافقا له قد استقال واختفى استهوالا لشرائط هذا الاتفاق ...

ولما نصر الله الجامعة العربية وأعوانها في الأمم المتحدة أصبح استقلال ليبيا التام ووحدتها أمرا واقعا وأخذت الهيئة الدولية تحت رياسة مندوب الأمم المتحدة مستر بيلت في تنفيذ قرارها بالاستقلال والوحدة تقدمت الحكومة البريطانية لمستر بيلت بصورة من اتفاق لندن في سنة ١٩٤٧ مع أمير برقة السيد إدريس السنوسي حتى يكون مستر بيلت على بينة مما بين بريطانيا وملك ليبيا المقترح وحتى يكون لهذا الاتفاق اعتباره أثناء وضع أسس الاستقلال ونظمه ودستور الأمة الليبية؟ ولكن الجامعة العربية وأعوانها كانت مترقبة لذلك ومحتاطة فبذلت مساعيها في جهات شتى ومع مستر بيلت نفسه الذي أبلغ الحكومة البريطانية أنه لا يعترف بشيء يخالف قرارات الأمم المتحدة ، سابق لهذه القرارات » .

من الأقوال التي أدلى بها كل من قائد الأسراب حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة في مصر والأستاذ عبد الرحمن عزام الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية وهو الرجل الذي عاصر التطورات في ليبيا منذ أن أصيبت بالاحتلال الايطالي سنة ١٩١١ . وكذلك البيانات التي أوردناها من المحاضر الرسمية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابعين لهيئة الأمم المتحدة ، تبدو لنا واضحة طائفة من الحقائق التي تثير الدهشة والاستغراب وتلقى الكثير من الأضواء على الظروف والملابسات التي ظلت تتجمع وتتراكم

حتى انتهت بتوقيع المعاهدة الحالية بين المملكة المتحدة ومملكة ليبيا المتحدة .

أولا — إن جوهر المسألة كلها ليس متعلقا بفكرة تقديم عون مالى إلى الدولة العربية الناشئة ، ولكنه يقوم على أساس عقد تحالف يربطها بعجلة الإمبراطورية البريطانية . وليست فكرة هذا التعاقد بنت اليوم أو وليدة شعور مفاجىء بحدة العجز فى الميزانية الليبية ، ولكنها ترجع إلى ست سنوات خلت حين دارت المباحثات بين البريطانيين وفريق من القادة الليبيين ذوى المقام والمكانة والنفوذ فى بلادهم وانتهى الأمر بتوقيع اتفاق فى لندن فى سنة ١٩٤٧ يحمل إلى جانب السيد إدريس السنوسى (ملك ليبيا الحالى) توقيع الأستاذ الكخيا نائب رئيس الوزارة الحالية التى وقعت المعاهدة الأخيرة . ولا ريب أن الثمن الذى عرضته بريطانيا مقابل اتفاق لندن سالف الذكر ينحصر فى كفالة العرش للسيد السنوسى . كما أنها أرادت من ورائه أن تجد سندا تعتمد عليه فى المستقبل والاتفاق المذكور باطل من الوجهة الدولية لأن الحكومة المؤقتة التى أقيمت فى برقة حينذاك بتأييد الادارة البريطانية لم تكن لها صبغة شرعية وبذلك لم يكن للسيد السنوسى وأعوانه من صفة حقيقية معترف بها ليعقدوا اتفاقا يفرض على البلاد أو أى جزء منها التزامات تقيدها فى المستقبل. ومما يزيد فى بيان عدم مشروعية ذلك الاتفاق أن ليبيا لم يكن قد تقرر مصيرها بعد أن تنازلت عنها إيطاليا أثر هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية .

ثانيا — حين طلبت جامعة الدول العربية من الأمم المتحدة تقديم العون المالى اللازم إلى ليبيا لقى المطلب ترحيبا وارتياحا من جانب أغلبية الأعضاء وصدر قرار بالفعل من الجمعية العامة يطلب فيه من المجلس الاقتصادى والاجتماعى دراسة الأمر واتخاذ القرار اللازم . ولكننا

سرعان ما نجد أنفسنا أمام موقف بالغ الغرابة والشذوذ ، فتحدثنا مضابط الأمم المتحدة أن الحكومة الليبية بعثت إلى المجلس عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة تطلب تأجيل بحث مسألة المعونة المالية إلى دور انعقاده في عام ١٩٥٣ ، لأنها لا تستطيع أن تقدر تماما مبلغ حاجتها إذ مازالت (وقتذاك) مشغولة بوضع البرامج اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتحدثنا عزام أن الوفد الليبي أبدى اعتراضا على تقديم مثل هذه المعونة المالية بحجة أنها تنطوى على تدخل من جانب الأمم المتحدة في شئون بلاده . ولا ريب أن الحجة الأخيرة غير سليمة اطلاقا لأن الأمم المتحدة هي التي قررت قيام دولة ليبية لها استقلالها وسيادتها . وهي مسئولة عن رعاية هذا الاستقلال من نواحيه السياسية والاقتصادية . وذلك بكافة الوسائل التي تراها مؤدية إلى الغاية . وإن التاريخ القريب العهد منا ليضرب لنا مثلا من هذا القبيل حيث سبق لعصبة الأمم ، بعد الحرب العالمية الأولى ، أن قدمت الكثير من ضروب المساعدة المالية إلى النمسا كلما تحرجت أحوالها الاقتصادية خشية أن يترتب على استمرار الأخيرة وازدياد حدتهـــا وقوع ذلك البلد فريسة لجارته الأقوى ألمانيا وكانت معاهدات الصلح قد نصت على منع انضمامهما .

ثم ، لماذا يرى البعض في المعونة المالية تقدمها الأمم المتحدة تدخلا في شئون البلد المستفيد ، ولا يرى ذلك بالنسبة للمعونة الفنية التي تقدمها المنظمة الدولية وكذلك إدارة النقطة الرابعة الأمريكية ، وكلا الأمرين الأخيرين قد قبلتهما ليبيا ؟ وأيهما يفتح الباب للتدخل وتسرب النفوذ السياسي ، أن تأتى المعونة المالية من هذه الهيئة العالمية الصبغة أم من دولة أو دولتين لكل منهما أطماع في ليبيا ، ولها كذلك قوات عسكرية مرابطة في البلاد على غير رضاء من الشعب نفسه ؟ .

وثمت مسألة أخرى جديرة بالنظر العميق وهى المتعلقة بما طلبته الحكومة

الليبية من إرجاء بحث مسألة المعونة إليها إلى دور انعقاد المجلس الاقتصادى والاجتماعى إلى العام الحالى (١٩٥٣) . إن الحجة التى تذرعت بها فى هذا الطلب غير مستقيمة مع منطق الأشياء . لنسلم بأن هناك هيئات ولجانا تقوم بوضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لآجال متفاوتة . ولكن المشكلة العاجلة التى تواجه ذلك البلد تنحصر فى العجز البادى فى الميزانية بصفة خاصة ، وهذا هو الأمر الذى كان من المتوقع طبعاً أن تضعه تلك الحكومة واضحاً أمام المجلس وتطالبه بسرعة بحثه وإقراره . وأكثر من هذا كله ، لقد سبق للحكومة الليبية أن عقدت اتفاقين مع كل من بريطانيا وفرنسا فى ديسمبر ١٩٥١ وينصان على إعانة تقدمها إليها كل من الدولتين . وهى تعلم فى الوقت نفسه أن الأجل المحدود لانتهاء الاتفاقين يقع فى ٣١ مارس ١٩٥٣ وإذن ستجد نفسها تواجه الظاهرة الخطيرة التى تشكومنها وهى العجز المالى ؛ فلماذا إذن تطلب التأجيل وهى تعرف أن دور الانعقاد التالى يقع فى أكتوبر من سنة ١٩٥٣ أى بعد انتهاء مفعول الاتفاقين الماليين اللذين أشرنا إليهما ؟ لنفرض أنها طلبت من الأمم المتحدة معونة مالية . ولنفرض كذلك أن الأخيرة رفضت (تحت التأثير غير المباشر ممن لهم مصلحة فى بقاء ليبيا فى مثل هذه الحالة من العجز والعوز) ، فإن الحكومة الليبية كانت تستطيع انتهاز الفرصة لتعلن من فوق هذا المنبر العالمى أنها تعانى أزمة قد تعصف باستقلالها السياسى الذى قررته لها الأمم المتحدة والتى هى ملزمة أدبياً — على الأقل — برعايته وحمايته .

ثالثاً : يحدثنا الأستاذ عبدالرحمن عزام أنه وفق إلى إقناع الدوائر الأمريكية بدفع مبلغ ١٠٠ مليون دولار إلى الحكومة الليبية لقاء استئجار مطار « الملاحة » فى طرابلس . وإنه نقل نبأ هذه المساعى التى قام بها إلى

المسئولين الليبيين . وسواء أكانت انجلترا هي المسئولة فعلا عن خفض المبلغ إلى ربع مليون دولار أم أن الدوائر الأمريكية نفسها لم تكن جادة في اقتناعها، فالأمر الذي لا يمكن أن يرقى إليه الريب أن مبلغ ربع مليون دولار زهيد إلى أبعد حد . فلو أن الحكومة الليبية كانت حريصة فعلا على استقلال البلاد وصيانته لأصرت على رقم أكبر بحيث يسد العجز في الميزانية ، إذا كان من رأيها استحالة رفض التأجير . إننا نتساءل فعلا عن السبب في هذا الموقف المتخاذل إزاء تأجير مطار الملاحة ؟ فهل طالبت مثلا الولايات المتحدة بمزايا تفوق ما حصلت عليه بريطانيا من وراء المعاهدة الأخيرة ثم على أي أساس قبلت ليبيا مثل هذا التأجير لقواعدها وما الذي حملها على قبول أمثال هذه الاتجاهات الخطيرة ؟ إن هذا وغيره من الأسئلة التي تتطلب الإجابة الواضحة الصريحة .

رابعاً : لقد أوضح حسن إبراهيم في تعقيبه الذي أوردناه أن مصر (بالرغم من الضيق الذي خلقه لها العهد البائد) قد عرضت على جارتها ليبيا، بكافة سبل إبلاغ العرض أن تسد ما في ميزانية الأخيرة من عجز ، وإن ذلك حدث في الوقت المناسب ، فماذا إذن لم تقبل الحكومة الليبية العرض المصري إذا كانت صادقة حقا في زعمها أنها اضطرت ــ بفعل الحاجة ــ إلى توقيع المعاهدة مع بريطانيا . إن إهمالها العرض الذي تقدمت به مصر أو تهربها من مواجهته . كل هذا قمين أن يؤكد أن المباحثات مع بريطانيا كانت تدور فعلا في ذلك الحين أو أنها دخلت في مرحلتها النهائية كحلقة أخيرة في سلسلة بدأ الطرفان في صنعها من سنوات . وبمعنى آخر أن السلطات الليبية كانت مصممة فعلا على قبول التعاقد مهما كانت الالتزامات التي يشتمل عليها . والتي أبان عبد الرحمن عزام أنه يقوم على أساس الاتفاق غير المشروع الذي تم في لندن

سنة ١٩٤٧ . بل وقد أوضحنا فى الفصل الثانى من هذا المقال ما أوردته لجنة التحقيق فى تقريرها من أن السيد السنوسى يريد التحالف مع بريطانيا العظمى ، كما بينا كيف انحازت السنوسية إلى جانب هذه الدولة الأخيرة منذ ابتداء الحرب العالمية الثانية .

خامساً . لقد انضمت ليبيا إلى جامعة الدول العربية فى مارس الماضى ورحب بها الأعضاء ترحيباً صادقاً آملين أن يكون هذا الانضمام مبعث قوة للجامعة وأن يكون وسيلة فعالة للمحافظة على الاستقلال الذى حصلت عليه ليبيا حديثاً . ولا ريب أن الحكومة الليبية تواجه ما تسميه العجز المالى فى ميزانيتها ، فلماذا لم تحاول أن تطرح الأمر على بساط المناقشة مبينة أن النكوص أو التردد من جانب هذه الهيئة لابد وأن يلقى بليبيا فى أحضان الاستعمار البريطانى ؟ لو أنها فعلت ذلك وتباطأت الجامعة أو رفضت لعرف الرأى العام العربى حقيقة الأمر . ولكن ، هل كانت الجامعة تقف مثل هذا الموقف ؟ إننا نجد من العسير علينا تصوره ، فدول الجامعة قد تحملت الكثير من أجل محاولة إنقاذ فلسطين ، وما زال العراق مثلا مصراً على منع انسياب بتروله إلى معمل تكرير حيفا فى إسرائيل ، وقد لقى بسبب ذلك عنتا مالياً إلى حين قريب ؛ وأكثر من هذا فإن مصر التى ضحت من أجل فلسطين بنحو مائة مليون جنيه قد عرضت بالفعل على حكومة ليبيا — سد العجز فى ميزانية الأخيرة. بل إننا لنؤكد للمسئولين فى ليبيا أنه لو أن مساعيهم للحصول على العون المالى من الجامعة العربية أو الأمم المتحدة (بفرض أنهم قاموا بها) قد أخفقت فإن الشعوب العربية نفسها كانت تبادر من جانبها إلى جمع المال اللازم والتاريخ شاهد على صحة هذا فالشعب المصرى ، على ما يقول السيد عبد الرحمن عزام ، استطاع فى سنة ١٩١١ أن يقدم إلى المكافحين الأحرار فى ليبيا مبلغ ٦٠٠٠٠٠

جنيه (أى ما يوازى ثلاثة ملايين اليوم) دون أن تساهم فيه بعلم الحكومة المصرية التى كانت فى ذلك الحين تحت الاشراف البريطانى المباشر . والخلاصة أن المسئولين فى ليبيا لم يطرقوا مختلف الأبواب ولم يلجأوا إلى السبل الأخرى التى لا تهدد استقلال بلادهم بأى حال من الأحوال ، بل لعل الأدنى إلى الصواب والدقة فى التعبير أنهم تعمدوا عدم الاتجاه إلى الوسائل التى ألمحنا إليها .

ثم ماحقيقة هذا العجز المالى ؟ إن الذى نعرفه من واقع الاحصائيات أن الحالة فى ليبيا قد تحسنت كثيراً خلال السنوات الماضية . وإن فى البلاد ثروات دفينة يمكن استغلالها لزيادة الثروة الأهلية والدخل القومى وبالتالى إيرادات الحكومة . فليكن صحيحا الزعم بانعدام التناسب بين مصروفات الحكومة وإيراداتها أى أن الأولى تربو على الثانية ؛ فهنا نقول إن السياسة الحكيمة كانت تقضى باتباع مبادىء التقشف ولو إلى حين وذلك بالعمل على خفض المصروفات غير الانتاجية لفترة معينة إذا كان الإسراع فى تنفيذها يتم على حساب استقلال البلاد وسيادتها . وأخيراً — وليس آخراً — ما السبب فى تضخم المصروفات على هذا النحو ؟ هنا يقول عضو مجلس الثورة المصرية « هل حقيقة هناك عجز فى الميزانية الليبية أو هذا ما يدعيه الانجليز ؟ . . . والجواب طبعاً أنه ليس هناك عجز فى الميزانية الليبية لو أحسنوا التصرف فى الدخل وتجنبوا الإسراف فى مرتبات البريطانيين » .

ويقول عبد الرحمن عزام [١] :

---

(١) جريدة المصرى (١٩٥٣/٨/٤)

«إذا كانت مظاهر الملكية ومظاهر الحكومة وشهوات الحكام يطلق لها العنان فمن أي مورد ينفذ . وليس معقولا أن يكون لليبيا وزارات متعددة ومجالس برلمانية متنوعة ، يتقاضى أعضاؤها من المرتبات فوق ما يتقاضى أعضاء هذه المجالس في مصر والبلاد العربية الأخرى وأن تتضخم الإدارة ، وأن يتمتع الموظفون الانجليز فيها بمثل ما كانوا يتمتعون به في مصر قديما .. مصر أخصب بلاد الله وأغناها ، تدفع مرتبات أقل للأجانب ولنوابها وشيوخها .. من ليبيا التى يبلغ استغلالها العجز في ميزانيتها» .

ومعنى هذا أن العجز المزعوم ليس ظاهرة طبيعية وإنما هو وليد نظام الحكم السائد في البلاد اليوم بسبب المغالاة في تكاليف المظاهر الملكية والادارة ، وتعدد الوزارات والمصالح ، وارتفاع المرتبات والمكافآت فوق طاقة بلاد أغنى بكثير من ليبيا . فلو أن حكومة ذلك البلد أخذت بسياسة القصد في الانفاق غير الانتاجي لما كان هناك عجز بالمرة، ولما كان ثمت ضرورة اطلاقا لطلب العون من بريطانيا بمثل هذه الاتفاقيات المخيفة في نتائجها.الحق ما أشبه الليلة بالبارحة . . ففي عصر اسماعيل ضربت الادارة الخديوية الرقم القياسي في البذخ والاسراف وعمدت إلى الاقتراض من الخارج فأضاعت استقلال البلاد المالي ليعقب ذلك احتلال مصر في عهد ابنه توفيق . وكنا نود لو أن حكام ليبيا الجدد قد طالعوا التاريخ وعرفوا كيف يوقع الاسراف البلد في شراك الاستعمار .

وزير خارجية ليبيا يتحدث

كان من الطبيعي بعد نشر نصوص المعاهدة وبعد البيانات التي أدلى بها قائد الأسراب حسن إبراهيم مما سبق لنا إيراده ، أن تثور خواطر الأحرار في ليبيا ذاتها ، وأن يحاول البعض معرفة الحقائق الكامنة وراء هذا كله .

وتقدم السيد محمود أبو شريده ، عضو مجلس النواب الليبي ، بسؤال إلى وزير الخارجية عما إذا كانت الحكومة الليبية قد تقدمت بطلب المساعدة المالية إلى إحدى الدول العربية وعما إذا كانت إحدى الدول أو الجامعة العربية عرضت مساعدتها على الحكومة الليبية ، وهنا أجاب الوزير الليبي بما يلي :

« إن مسألتي إنشاء عملة ليبية وتسديد عجز ميزانية ليبيا كانتا من أهم المسائل التي شغلت بال المستر بيلت مندوب الأمم المتحدة في ليبيا منذ عام ١٩٥٠ وبعد أن عرض المندوب المسألتين على مجلس الأمم المتحدة بليبيا أوصى المجلس المندوب بأن يدخل هاتين المسألتين في نطاق مهمته ، وبناء على ذلك طلب المستر بيلت بواسطة الأمين العام أن يزوده صندوق النقد الدولي بخبيرين لتقديم المساعدة إليه ، واتضح للمندوب فيما بعد أن الأمر يتطلب محادثات إضافية وطلب من حكومات المملكة المتحدة وفرنسا ومصر وإيطاليا والولايات المتحدة تعيين خبراء منها للاجتماع به ولبحث شئون ليبيا النقدية وشئون ميزانيتها .

واجتمع خبراء هذه الحكومات في لندن من ١٤ إلى ١٦ مارس سنة ١٩٥١ ، وفي جنيف من ١١ إلى ٢٨ ابريل ومن ٢٩ مايو إلى ٩ يونيه ومن ٥ إلى ٧ يوليو ومن ٢٤ إلى ٢٩ سبتمبر من نفس السنة ولم ترسل الحكومة المصرية سوى مراقب إلى دورات هذه الاجتماعات وامتنعت عن الاشتراك بتاتا في الدورات الأخيرة منها ، وفي الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء كررت حكومة المملكة المتحدة ماسبق لها أن عرضته من استعدادها لسد عجز الميزانية وسند العملة الليبية وانسحبت فرنسا كما انسحبت ايطاليا وذكرت الولايات المتحدة

أنها ستساهم فى مساعدة ليبيا عن طريق برامج النقطة الرابعة. وصرح مراقب مصر بأن حكومته على استعداد مبدئيا للمساهمة فى سد عجز الميزانية .

« بيد أنه فى ختام الاجتماعات تلقى المراقب المصرى برقية من وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥١ جاء فيها أن مصر لا تستطيع أن تقدم أية مساعدة تقترح لصالح ليبيا إلا على أساس دولى .. ومعنى هذا أن الأمم المتحدة كان عليها أن تتولى مباشرة الاشراف على شئون ليبيا المالية الأمر الذى كان متعذراً . وكذلك رفضت مصر فى نفس التاريخ الاشتراك فى أى عمل يتعلق بالعملة الليبية إلا على أساس دولى . هذا ووجهت وزارة الخارجية الليبية بتاريخ أول مارس ١٩٥٢ إلى الحكومة المصرية عن طريق وزيرها المفوض بليبيا دعوة للاشتراك فى وكالة التنمية والاستقرار الليبية وكررت أنا شخصيا الدعوة إلى وزير الخارجية المصرية فى شهر ديسمبر الماضى لاشتراك مصر ولو رمزيا فى الوكالة ولكن مصر لم تبد أية رغبة فى تلبية الدعوة .

« ولما كان هذا موقف مصر وهى الدولة العربية الوحيدة التى كانت ممثلة فى مجلس الأمم المتحدة بليبيا والدولة العربية التى كان فى استطاعتها مساعدة ليبيا ولما كان هذا موقف الدول العربية الأخرى قبلت الحكومة الليبية العرض الوحيد الذى كان أمامها وأخذت بالنتيجة التى خرجت منها من حلقة الاجتماعات المالية التى عقدها مندوب الأمم المتحدة ، وعقدت الاتفاقية المالية المؤقتة مع المملكة المتحدة التى تشمل ترتيبات ضمان العملة الليبية . ولم نجد مناصا من سلوك هذا الطريق ولم تر الحكومة أى داع لأن تتقدم إلى أية دولة عربية أخرى بطلب تسديد سبل الميزانية القيمية .

« أما فيما يختص بالشق الأخير من السؤال فان الحكومة الليبية لم تتلق أى عرض رسمى لسد هذا العجز من أية دولة عربية أو من جامعة الدول

العربية . على أن كثيرا من الإشاعات تدور منذ شهرين تقريبا مدارها أن الحكومة المصرية قد عرضت على الحكومة مساعدة مالية . والذى أعلمه عن الموضوع أن حضرة وزير مصر المفوض بليبيا قد نقل إلىّ قبل تقديم أوراق اعتماده بصفة غير رسمية ، وذلك فى يوم ٢٦ مايو الماضى إذ كنت على أهبة السفر إلى لندن ــ أن الحكومة المصرية على استعداد لتقديم مساعدة مالية لليبيا لسد عجز ميزانيتها بشروط يتفق عليها منها اشراف الحكومة المصرية على انفاق أبواب الميزانية وعدم انفاق أى مبلغ على رواتب فئة معينة من الموظفين الأجانب فى الحكومة الليبية .

«وبالرغم من ترددى مراراً على مصر فى الستة الأشهر الماضية وإقامتى فيها إقامة طويلة نسبيا فى كل رحلة ، وبالرغم من مقاباتى لرجالات مصر المسئولين لم يفاتحنى أحد فى أمر تقديم المساعدة المالية لليبيا ولكنى فوجئت ــ ياحضرات السادة بأمر على جانب من الخطورة لم أكن أتوقعه ... من مصر الشقيقة ، وهو المطالبة بتنازل ليبيا لها عن بعض أجزاء من أراضى الوطن المقدس ولا سيما الجغبوب الغالية على نفس كل ليبى . وقد شنت مصر حملة دعاية شعواء على أساس التلويح بالمساعدة المالية من مصر عن طريق الصحافة والإذاعة وفى داخل ليبيا بطرق شتى كثيراً ما خرجت عن الطرق المتبعة بين دولتين مستقلتين .

«وبالرغم من هذا تغاضينا مؤمنين أن مصر الشقيقة فى عهدها الجديد وقد تولى شئونها رجال لمسنا فيهم كل عطف على ليبيا ستقدر ظروفنا وتتيقن أن ليس فى صداقة بلادنا لبريطانيا ضرر على مصر أو البلاد العربية الأخرى أيا كان وقد اتخذنا لذلك كل حيطة فى نصوص المعاهدة والاتفاقيتين . والواقع أن فى المادة الرابعة من المعاهدة والتى تنص على أن ليس فى المعاهدة ما يخل بميثاق جامعة الدول العربية ، ضمانا كافيا على ذلك ومهما يكن من شىء فاننا عازمون بموجب نصوص هذه المادة على ألا نسمح بأى حال بأن نكون أو

تكون بلادنا أداة ضرر لأخواننا العرب ، وسنستمر على التعاون مع الدول العربية عامة ومع مصر خاصة تعاونا تاما كليا على الأسس التى سرنا عليها حتى الآن والتى نأمل أن تنمو باطراد بين البلدين » .

تعقيب مصرى :

ولم تكد جريدة « المصرى » تتلقى إجابة وزير خارجية ليبيا سالفة الذكر حتى سارعت إلى عرضها على قائد الأسراب حسن ابراهيم الذى عقب عليها بقوله :

« كرر السيد رئيس وزراء ليبيا ووزير خارجيتها فى إجابته أن مصر على وجه الخصوص والدول العربية على وجه العموم لم تقم بتقديم أى عرض لسد العجز فى الميزانية الليبية سوى أن وزيرنا المفوض هناك أخطره بذلك يوم ٢٦ مايو الماضى بصفة غير رسمية وبشروط أوضحها . وإننى من جانبى أكرر التأكيد بأن مصر قامت بالخطوة الأولى من جانبها إذ تقدمت بعرض لسد العجز فى الميزانية الليبية لشخصية ليبية كبيرة محترمة مسئولة وقمنا بهذه الخطوة مرتين قبل المرة الثالثة التى قام بها وزيرنا المفوض فى ٢٦ مايو والتى ذكرها سيادة رئيس الوزراء ، وكانت المرة الأولى فى يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ وقد قدمتها أنا شخصياً إلى هذه الشخصية الكبيرة وكان الرد هو الموافقة المبدئية من جانب هذه الشخصية ووعدها بالاتصال بالحكومة الليبية لإنهاء الترتيبات التنفيذية — وكانت المرة الثانية فى يوم ٢ فبراير سنة ١٩٥٣ بحضور شخصية مصرية كبيرة أيضاً ومع الشخصية الليبية نفسها وكان الرد بالمعنى نفسه — ولكن إلى الآن لم تتقدم حكومة ليبيا بأى رد سواء بالرفض أو القبول لإمكان السير فى الإجراءات التنفيذية ، وهكذا قمنا بواجبنا كاملا ولم تخط ليبيا خطوتها الثانية .

« أما الشروط التى طلبناها لسد هذا العجز فكانت التخلص من المستشار

المالى البريطانى الذى اعتقد عن حق أنه هو السبب فى عجز الميزانية وإربا كها وهذه لعبة بريطانية قديمة لربط البلاد الضعيفة بعجلتها . كما طلبنا التخلص تدريجيا من بعض الموظفين الانجليز وهذا طلب طبيعى إذ لايتصور أبدا أننا نسد العجز ونضع مالنا فى أيد بريطانيةغير أمينة تنفقه حسب هواها ومشيئتها تمنح الموظفين البريطانيين بعض ما نحصله من عرق الفلاح المصرى .

«أما ماذكره السيد رئيس الوزراء من طلب ما منه التنازل عن بعض أراضى ليبيا فإنى كنت أحب ألا يتجنى سيادة رئيس الوزراء على مصر بهذا القول ويصوره فى هذه الصورة المبالغ فيها وليسمح لى سيادته أن أوضح بعض الوقائع فى هذه الناحية .

« إن قصة تعديل الحدود المصرية الليبية قصة قديمة طال عليها العهد وكانت سبباً فى وقت من الأوقات فى تعكير الجو بيننا وبين ليبيا وبالرغم من ذلك فقد كان موقف مصر مشرفاً للغاية إذ قبلت ألا تثير هذه المسألة — ولها فيها كل الحق — أمام هيئة الأمم حتى لا تعطل البت فى قضية استقلال ليبيا والتى كانت مصر تجاهد فى الحصول عليه وفعلا صدر قرار من هيئة الأمم بأن هذه المسألة تسوى بين مصر وليبيا المستقلة وبقيت المسألة بهذا الشكل معلقة دون حل إلى أن كان سيادته بمصر .

« ولما كانت سياسة العهد الجديد بنيت على أساس من حسن الجوار وتنقية الجو وتصفية كل المسائل المعلقة بشكل أو بآخر فقد حادثت فعلا سيادة رئيس الوزراء فى شأن تصفية هذا الموقف وأوضحت له حق مصر فى هذه الأراضى وأنها أخذت منها . قسراً وتحت ظروف خاصة معينة وضمت إلى ليبيا . وقد أبدى سيادته بعض اعتراضات شكلية خاصة بموقف إحدى الدول الأجنبية من ليبيا إذا تم تراضٍ بهذا الشكل ثم وعدنى سيادته بالنظر فى هذا الموضوع — وإنى أرجو سيادته أن يذكرنى إن كنا قد تحادثنا ثانية فى هذا الموضوع الأمر الذى لم يحدث مما يثبت حسن نيتنا فى هذه الناحية وأننا ما كنا نرجو سوى تنقية الجو من كل شائبة .

« وأخيراً يهمنى أن أوضح أن مصر لم تقصد من سياستها الأخيرة نحو ليبيا سوى مصلحة ليبيا نفسها وكان على مصر أن توضح دائماً للمسئولين فى ليبيا الأخطار التى تحيق بهم وهذا واجب المخلص الأمين . وإننا قدمنا لليبيا كل مساعدة طلبتها وكان فى إمكاننا تنفيذها وما زلنا على استعداد لمداومة هذه المساعدة وتقديم يد العون لعل فيما تقدم ما يساعد ليبيا على التخلص من ربقة الاستعمار التى ستحيط برقبتها إن لم يتدارك نواب الأمة الليبية الأمر ويرفضوا التقيد بهذا القيد . والله يوفق الجميع إلى مافيه الخير » .

القاهرة والجامعة العربية :

طبقا للمادة الأولى من الميثاق تتألف جامعة الدول العربية من الدول المستقلة الموقعة عليه ، ولكل دولة عربية مستقلة الحق فى أن تنضم إلى الجامعة . وتنص المادة الثانية على أن الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة فى شؤون البلاد العربية ومصالحها .

ولما رحب الرأى العام العربي بقيام الجامعة كان يأمل من ورائها اتخاذ خطة ذات صبغة جماعية تهدف إلى تحرير العالم العربى من القيود المفروضة على بعض أجزائه من جانب الدول الأجنبية ، وإذن فى مقدمة الأغراض التى ينبغى أن تسعى إليها هذه المنظمة الإقليمية تحقيق استقلال وسيادة جميع أعضائها فى الحال والاستقبال وبذلك يتحقق مفهوم الفقرة الأولى من المادة الأولى وهو أن الجامعة تتألف من الدول المستقلة .

حقيقة لم يكن بعض أعضاء الجامعة عند توقيع الميثاق متمتعين بالمفهوم الحقيقى والسليم من عبارة الاستقلال والسيادة، ولكننا نعلم بالرغم من ذلك أنهم بذلوا وما زالوا يبذلون الجهود ويضطلعون بالكفاح من أجل الوصول إلى أهدافهم القومية ، فطالبت الأمة العراقية بالغاء معاهدة ١٩٣٠ وأبت أن تقبل البديل عنها الذى أعدته بريطانيا وهو اتفاقية «جبر ـ بيفن». أما مصر فبعد أن أخفقت عمليا فى كسب قضيتها بعد رفع نزاعها مع بريطانيا إلى مجلس الأمن فى عام ١٩٤٧ ، ولم تنجح المحاولات التى بذلت بعد ذلك للوصول إلى تسوية سلمية، أعلنت فى أكتوبر من عام ١٩٥١ الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان لعام ١٨٩٩ ، وهاهى ذا اليوم تعلن أنها لا ترضى بغير الجلاء التام غير المشروط

من أراضيها . وفى الأردن حركة قومية قوية تريد تحطيم المعاهدة التى فرضت على البلاد فى عام ١٩٤٨ . والملاحظ أن هـذه الدعوات الداعية إلى التحرر تلقى التأييد من جانب الشعوب العربية الأخرى ، بل ومن حكوماتها أيضا ؛ وإذن فالجامعة تسير ، مهما كان السير بطيئا ، فى الطريق إلى الحرية والاستقلال والسيادة ، وفقا للروح التى عملت على إنشائها .

وأخيرا انضمت ليبيا إلى الجامعة وكانت قد حصلت على استقلالها بقرار من الأمم المتحدة ، وبالرغم من وجود قوات أجنبية تعسكر فى أجزاء منها فان هذا الاحتلال المتولد من ظروف الحرب العالمية الثانية لم يكن ذا صبغة شرعية ومن هنا جاء الترحيب بهذا الانضمام من جانب المملكة الليبية المتحدة . إلا أنه سرعان ما عقدت هذه الدولة معاهدة مع بريطانيا تعترف فيها بحقوق لاحد لها للأخيرة وبذلك اندرجت ليبيا بالفعل فى عداد المستعمرات أو المحميات . ومن هذا يتضح أنه فى الوقت الذى يعظم فيه الوعى القومى وتزداد مقاومته ضد الاستعمار السافر والمستتر ، نجد دولة عربية — ولما يمض على انضمامها إلى الجامعة شهور قلائل — توقع معاهدة أسوأ بكثير مما نلقاه فى الأردن مثلا ؛ وهكذا كان العمل السالف الذكر من جانب هذه الدولة منطويا على تعارض صريح للاتجاه العربى العام ، بل إنه محاولة للعودة بالقضايا القومية للعربية إلى الوراء ، فكأن المعاهدة تسدد ضربة عنيفة للجامعة والعالم العربى .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالمعروف أن البلاد العربية تنفر نفوراً تاما من نظم الدفاع المشـــترك . سواء أكانت ثنائية أم جماعية من حيث تطبيقها ، فرفضت مصر اتفاق صدقى — بيفن لقيامه على أساس هذا المبدأ ، كما فعل العراق بالنسبة إلى اتفاقية بورتسموث . وأكثر من هذا فحين تقدمت بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا بالمقترحات الخاصـة بتنظيم الدفاع

عن الشرق الأوسط ، رفضت مصر المشروع المقترح جملة وتفصيلا. كما لم تجرؤ حكومة عربية أخرى على اعلان قبولها له ؛ وما زال الرأى العام فى العالم العربى عند موقفه هذا ، ولكن الدولة الليبية تخرج على هذا الاتجاه العام وتقبل نظام الدفاع المشترك الذى تشتمل عليه معاهدتها الأخيرة مع المملكة المتحدة ، فكان ذلك العمل من جانبها خطوة أخرى موجهة إلى الجامعة والعالم العربى .

وراح المراقبون والمعنيون بالشئون العربية يتساءلون عن موقف الجامعة التى نقرأ فى المادة (١٧) من ميثاقها النص التالى « تودع الدول المشتركة فى الجامعة الأمانة العامة نسخا من جميع المعاهدات التى عقدتها أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها » . وتوجه مندوب جريدة « الأهرام » (١) إلى الدكتور رئيف أبى اللمع الأمين العام المساعد للجامعة العربية يسأل عما إذا كان ميثاق الجامعة يبيح مناقشة المعاهدة الليبية البريطانية فأجاب بالنفى لأن الميثاق لا يبيح للأمانة العامة التدخل فى أمور تمس السيادة القومية لأية دولة مشتركة فيها . وسئل الرجل من جديد . أليس من حق أحد الأعضاء إثارة موضوع المعاهدة فى مجلس الجامعة أو لجنته السياسية فقال « إذا أثار أحد حضرات الأعضاء الأمر فى مجلس الجامعة أو لجنته السياسية فيمكن للحكومة الليبية أو لسائر الأعضاء أن يرفضوا البحث فيه لأنه يخرج عن نطاق ميثاق الجامعة » .

وصدرت « الأهرام » فى اليوم التالى (١٩٥٣/٨/٩) وفيها توضيح للامين العام المساعد جاء فيه :

---

(١) العدد الصادر فى ٨ أغسطس ١٩٥٣ .

« إنه وإن لم يكن فى ميثاق دول الجامعة العربية مادة توجب على أعضائها عرض المعاهدات التى تعقدها مع الدول الأجنبية على مجلس الجامعة، فان المادة الثانية من الميثاق التى تنص على أن الغرض من تأسيس الجامعة هو تنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها ، تسمح لأية دولة من دول الجامعة باثارة القضية إذا رأت فى أية معاهدة من المعاهدات مايؤثر على صيانتها أو ماعس استقلالها أو يتعارض مع مبادىء الضمان الجماعى الذى عقدته بينها . أما مايقرره مجلس الجامعة إذا طرح أحد أعضائه مثل هذه القضية ، فان ذلك يعود بالطبع إلى رأى المجلس »

والواقع الذى لايحتمل الجدل أو النقاش أن المعاهدة الحالية بين ليبيا وبريطانيا :

(١) تمكن للاستعمار فى بلد عربى حديث العهد بالحصول على استقلاله مما يتعارض مع روح الميثاق ، واتجاه الحركة القومية العربية ، كما يضعف من قوة مركز الجامعة .

(٢) وتخلق وضعا جديدا فى ليبيا يهدد مصر الواقعة إلى الشرق منها ، ويمكن أن تستغله الدول الأجنبية الطامعة .

(٣) ويعترف بقبول مبدأ الدفاع المشترك مع دولة أجنبية وهو أمر تأباه الشعوب العربية . وهنا نلاحظ أن هذا الرفض يستند إلى أن هناك بين دول الجامعة وثيقة هى الضمان الجماعى والذى تنص المادة الثانية منه على مايأتى . —

تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها ،

أو على قواتها ، اعتداء علينا جميعا . ولذلك فإنها ، عملا بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي — عن كيانها ، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وبأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة ، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما » .

إن المسألة أعمق من أن تكون مقصورة على نصوص في الميثاق لأنها تتعلق بكيان العالم العربي وحاضر الحركة القومية ومستقبلها فيه. إن الكثيرين يصعب عليهم تصور معنى التعاون لو صح لكل عضو أن يتعاقد مع الأجنبي بصورة تسيء إلى مصالح المنظمة كلها ، ويرون أن هذه ظاهرة ينبغي أن يوضع حد لها لصالح العرب جميعا ، ومنهم الطرف المتعاقد . الحق ، إن الجامعة ، أو الشعوب العربية ، لتواجه اليوم تجربة خطيرة وينبغي أن يرتفع العلاج إلى مستواها .

لقد ذكرت وكالة الأنباء العربية في برقية لها من دمشق بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٥٣ أن بعض المصادر المسئولة في العاصمة السورية تقول إن اتصالات تدور بين المقامات المسئولة في العواصم العربية لاتخاذ موقف موحد من القضية الليبية والسعي لمنع إبرام معاهدة الصداقة والتحالف التي عقدت بين ليبيا وبريطانيا ، كما ذهبت المصادر ذاتها إلى أبعد من ذلك فتوقعت دعوة اللجنة السياسية للجامعة العربية إلى الاجتماع للبحث في هذه المسألة ،

إننا نكتب هذه السطور ولما يبد اتجاه واضح ، كما لم يتخذ إجراء معين . إلا أننا نلاحظ أن البعض قد يخشى على كيان الجامعة إذا ما أثير موضوع المعاهدة ولكننا نعتقد أن أكبر الخير يمكن أن ينتج من وراء هذا العمل ... ما الفائدة التي تعود على العالم العربي من منظمة تتلقى أمثال هذه اللطمات وتسكت عليها بحجة التمسك بحرفية النصوص والألفاظ ؟ إن الجامعة لتخفق في أداء رسالتها الأساسية إذا ما قبلت الأوضاع الفاسدة أو تهاونت في شأنها .

الأهداف الكامنة وراء المعاهدة

ظلت بريطانيا منذ القرن التاسع عشر بصفة خاصة تنظر إلى الشرق الأوسط على أنه منطقة نفوذ لها بسبب ما تدعيه من وجود مصالح عسكرية واقتصادية فيه ، وعملت بإطراد على احتلال بلدانه واحداً تلو الآخر كلما سنحت له الفرص المواتية ، فاستغلت الحالة التعسة التي وصلت إليها مصر نتيجة السياسة المالية الخرقاء التي سار عليها سعيد وإسماعيل ، وثورة الشعب في عهد محمد توفيق ضد التدخل الأجنبي والطغيان الداخلي . فاحتلتها وراحت تتذرع بمختلف الأسباب والوسائل للابقاء على احتلالها ، حتى إذا ما نشبت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ـ ١٩١٨) فرضت حمايتها على البلاد ، وهي الحماية التي أبدلتها من حيث الإسم فقط بذلك الاستقلال الصوري الذي ورد في التصريح الصادر يوم ٢٨ فبراير من عام ١٩٢٢ . وكذلك انتهزت ما أحاق بالدولة العثمانية من هزيمة أسهم فيها العرب بقسط وافر فانتزعت من عصبة الأمم انتدابا لها (وهو صيغة للاستعمار مهذبة مستحدثة في العلاقات الدولية) على العراق وفلسطين والأردن ، وإن اضطرت ـ على كره منها ـ أن تسمح بالشيء ذاته لفرنسا بالنسبة إلى سوريا ولبنان (وذلك تنفيذاً للاتفاق السري المعروف باسم اتفاق سيكس بيكو Sykes-Picot الذي وقعته الدولتان الغربيتان خلال الحرب) .

ونعلم أن إيطاليا أقدمت على غزو ليبيا في عام ١٩١١ ولم تمانع بريطانيا في ذلك العمل حينذاك إذ كانت تأمل من وراء التظاهر بالرضاء أن تجذب

الطليان من دائرة التحالف الثلاثى (مع دولتى ألمانيا والنمسا والمجر) . إلا أنه بسبب سياسة موسولينى وأطماعه فى البحر المتوسط وفى شمالى إفريقية وشرقيها أصبحت بريطانيا تنظر إلى وجود دولة أوربية كبيرة فى ليبيا على أنه مبعث خطر شديد على نفوذها ومصالحها فى المناطق الواقعة إلى الغرب من ذلك البلد . ولهذا أبقت قواتها فى القطر الليبى بعد انسحاب قوات المحور منه ، وظلت تماطل فى الخروج منه بشتى الوسائل لأنها كانت تبيت أمراً . فلما تم إعلان استقلاله من جانب هيئة الأمم المتحدة ، وأعقب ذلك قيام حكومة وطنية ، رأت الوقت قد حان لتمثل الفصل الأخير من الرواية ، وسرعان ما أعلن فجأة فى ٢٩ يوليه من عام ١٩٥٣ أن الدولتين البريطانية والليبية قد وقعتا معاهدة صداقة وتحالف . قلنا إنها اعتزمت أن تمثل الفصل الأخير (من وجهة نظرها بطبيعة الحال) إذ الواقع أن المباحثات بين الطرفين — على ما أوضحنا فى غير هذا المكان — ترجع إلى ست سنوات خلت .

من هذا نرى أن الاحتلال البريطانى الجديد لليبيا ، أيا كان الإسم الذى يطلق عليه ، يتمشى مع الأهداف التقليدية للسياسة البريطانية إزاء الشرق الأوسط . إلا أننا نلاحظ فى الوقت نفسه أن نفوذ انجلترا فى العالم العربى بوجه عام قد أخذ يتضاءل فى السنوات الأخيرة بسبب قوة المد القومى . وكان من أبرز مظاهر هذا الأمر إقدام مصر فى أكتوبر ١٩٥١ على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان لعام ١٨٩٩ ، وما حدث بعد ذلك من انقلاب فى يوليه سنة ١٩٥٢ أعلن قادته أنهم مصممون على جلاء المستعمردون قيد أو شرط .

والواقع أن خروج الإنجليز من مصر مسألة وقت لا أكثر ولا أقل ، وهذه حقيقة يدركها هؤلاء تمام الإدراك ومن هنا وجدوا لزاما عليهم أن يكفلوا لأنفسهم قواعد عسكرية جديدة تكون قريبة من قبرص وساحل الاطلنطى ، وغير بعيدة عن قناة السويس . ولكننا نرى فى الوقت نفسه أن الوضع الجديد

فى ليبيا ينطوى على تهديد لمصر بعد أن تحصل على استقلالها ، ذلك أن وجود القوات البريطانية فى ليبيا وشرق الأردن معناه أن تصبح مصر مهددة من الغرب والشرق . إن انجلترا تعلم أن مصر قوة يحسب خطرها إن لم يكن اليوم فغداً ، وتدرك أن نجاح مصر فى تحقيق أهدافها القومية خطر يهدد النفوذ أو الاستعمار البريطانى فى العالم العربى ؛ ومن هنا يحرص الانجليز على هذا التهديد وهذا يفسر لنا ما عملوه من قبل. مع غيرهم من الدول الكبرى على خلق دولة اسرائيل ليتخذوا منها أداة للضغط على مصر خاصة والعرب بوجه عام من حين لآخر.

وثمت ناحية ثانية . لقد أعلن قيام ليبيا رسميا يوم أول يناير من عام ١٩٥٢ ومع ذلك مضى عام وأكثر من نصف عام قبل أن يذاع أن المباحثات بينها وبين بريطانيا قد انتهت بتوقيع معاهدة الصداقة والتحالف ، والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو : لماذا تأخر عقد المعاهدة إلى نهاية يوليه من العام الحالى ؟ إن الإجابة على السؤال ليست عسيرة إذا ذكرنا أن ليبيا لم يعلن إنضمامها إلى جامعة الدول العربية إلا فى دور انعقاد مجلسها فى مارس الماضى وانجلترا ترمى من وراء ذلك إلى أغراض . إن المعاهدة مع ليبيا تقوم على أساس الدفاع المشترك وهو المبدأ الذى لم تقبله أية دولة عربية أخرى ؛ وإذن فإذا ما سكتت الجامعة عن المعاهدة الليبية ــ البريطانية كان ذلك اعترافا منها بهذا المبدأ الخطير الأمر الذى لا شك يحدث ضجة فى صفوف بعض أعضائها على الأقل . وإذا ما رفضت فقد ينتهى الأمر بانسحاب ليبيا من الجامعة أو بإخراجها . وهكذا تتعرض هذه المنظمة لمحنة أو تجربة خطيرة من هذا القبيل ؛ ويبدو أن الانجليز يعتقدون فى قرارة نفوسهم أن الجامعة العربية لن تتخذ أى إجراء إيجابى إزاء المعاهدة ، ولعلهم فى هذا الاعتقاد يستندون إلى بعض مواقف التخاذل من جانبها فى السنوات الماضية .

إلا أنه جدير بنا أن ننظر إلى الموضوع لا من حيث علاقته ببريطانيا وحدها

وإنما على ضوء الصلة بينه وبين سياسة الدفاع الغربي بوجه عام . لقد عقدت بريطانيا معاهدات مع العراق (١٩٣٠) ومصر (١٩٣٦) وشرق الأردن (آخرها سنة ١٩٤٨) وبمقتضاها احتفظت بقواعد عسكرية من برية وجوية . وحاولت الدول الغربية الثلاث ومعها تركيا أن تضم مصر والبلاد العربية (ومنها سوريا ولبنان غير المرتبطتين بمعاهدات من هذا القبيل) في حلف للدفاع عن الشرق الأوسط ولكن المحاولة أخفقت في ذلك الحين ولما تدخل بعد في دور التنفيذ .

ونعلم أن من دول حلف الإطلنطي بريطانيا (ذات المراكز الاستراتيجية في أجزاء من العالم العربي) وإيطاليا وفرنسا واليونان في جنوب أوربا (ولفرنسا ممتلكات في شمال إفريقية) ثم تركيا . وقد انحازت يوغوسلافيا أخيراً إلى المعسكر الغربي بعد عقد ميثاق البلقان (ويضم إلى جانبها اليونان وتركيا) . وتقيم القوات الفرنسية في فزان (من أقطار ليبيا) كما تستأجر الولايات المتحدة مطار الملاحة (في طرابلس)، وأخيراً جاءت المعاهدة البريطانية لتعترف بشرعية الاحتلال البريطاني للكثير من المناطق في القطر الليبي وبهذا أصبحت ليبيا رسمياً حلقة جديدة من سلسلة الدفاع الغربية .

وهنا ظاهرة تلفت النظر ، أو ينبغي أن تفعل ذلك . لقد نشطت الحركات القومية في الشرق الأوسط بوجه عام ضد بريطانيا ، وفي تونس والجزائر ومراكش ضد فرنسا ؛ وتردد في بعض الأوقات أن هناك خلافاً — مصدره المصلحة — بين الولايات المتحدة من جهة وانجلترا وفرنسا من جهة أخرى . وأخيراً عقد مؤتمر وشنطن الذي ضم وزراء خارجية الدول الغربية الثلاث ، وقيل إن التفاهم قد تم ، وإن لم تذع القرارات الخاصة بذلك .

ولم تمض أسابيع قلائل حتى حدثت تطورات على جانب كبير من الأهمية ؛ فقد اشتدت فرنسا في سياستها ضد الوطنيين في شمال أفريقية وانتهى بها الأمر

فى أغسطس من العام الحالى إلى اتخاذ إجراء عنيف بعزل سلطان مراكش ونفيه إلى جزيرة كورسيكا . وأعلنت بريطانيا نبأ توقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع ليبيا فى ٢٩ يوليه ١٩٥٣ . وأكثر من هذا تطورت الأحوال فجأة فى إيران فقلبت حكومة الدكتور محمد مصدق وتولى الجنرال زاهدى رئاسة الوزارة وعاد الشاه إلى البلاد بعد مغادرته إياها بأيام قلائل جداً ، وكان من الآثار المباشرة لذلك الانقلاب ارتفاع أسهم شركة البترول الإنجليزية ـ الإيرانية فى سوق لندن ، مما ينم عن تفاؤل باحتمال تسوية النزاع حول البترول الإيرانى . وكذلك أوردت الصحف أنه لما أصدر الشاه أمره الأول بإقالة مصدق وتولية زاهدى ، ثم أخفقت تلك المحاولة مما اضطر معه الشاه إلى مغادرة البلاد ، أبلغ المستر لوى هندرسون السفير الأمريكى فى طهران الدكتور مصدق أن الحكومة الأمريكية لاتعترف به رئيساً لحكومة شرعية ، ولم تمض ساعات حتى حدث الانقلاب الذى عصف فعلا بمصدق والذى تؤيده قبائل بختيارى الموالية من القديم للانجليز . وفى لبنان أسفرت الانتخابات النيابية الأخيرة عن هزيمة الجبهة الموالية للولايات المتحدة وانتصار الأخرى التى عرفت بعدم عدائها للانجليز والفرنسيين .

هذه أحداث جسام وقعت فى أوقات متقاربة جداً وبعد أسابيع قلائل جداً من انفراط عقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الغربية الثلاث بوشنطن . فماذا يفهم من هذا كله ! هل نفهم أن التفاهم قد تم نهائيا على اطلاق يد فرنسا فى شمال إفريقية ويد انجلترا فى الشرق الأوسط ؟ يبدو أن الدلائل كلها تؤيد هذا الفهم أو الظن بحيث يمكن القول إن التفاهم الذى حدث فى مؤتمر وشنطن هـذا يشبه الاتفاق الودى الذى تم سنة ١٩٠٤ والذى أطلق يد فرنسا فى مراكش وكفل لانجلترا حرية العمل فى مصر ، ووضع حداً للصراع بين الدولتين .

بطلان المعاهدة

وقعت حكومة ليبيا وبريطانيا المعاهدة ، ولم يمض وقت وجيز حتى صادق عليها البرلمان الليبي[1] ، وبهذا أصبحت بريطانيا في مركز يخول لها كافة الحقوق التي فرضت على الدولة الأولى ، وهنا يجدر بنا أن نتساءل عن مدى مشروعية هذه الوثيقة .

التعارض مع قرار الأمم المتحدة .

جاء في القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ نوفمبر من عام ١٩٤٩ «أن ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس وفزان ستكون دولة مستقلة وذات سيادة » . فإذا ما رجعنا إلى المواد الواردة في المعاهدة والاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتين بها ، وجدنا أنها تفرض احتلالا واسع النطاق لذلك البلد العربي ، مما فصلنا أمره في مواضع متقدمة ، وهذا مما يهدم تماما أي استقلال أو سيادة بالمعنى الحقيقي . إن الأمم المتحدة حين قررت استقلال وسيادة ليبيا لم تكن تهدف من وراء ذلك أن يعتدي عليهما من جانب عضو من أعضائها ، ومن هنا يبدو واضحاً أن بريطانيا قد خرقت قرار المنظمة الدولية كما أن حكومة ليبيا ليس لها الحق في توقيع صك يهدر استقلال البلاد ويقضي على سيادتها .

---

(١) الذي صادق عليها حتى الآن مجلس النواب .

موقف البرلمان الليبي

فى البيان الذى أذاعه « المؤتمر الوطنى الليبي » نطالع الفقرات التالية (١)

(١) تجلى تنكر الإدارتين (البريطانية والفرنسية خلال فترة الإنتقال) للوحدة الليبية فى إقامة هيئة ـ لم ينص عنها قرار هيئة الأمم ـ مؤلفة من واحد وعشرين عضواً (٧ أعضاء عن كل ولاية) وكان تأليف هذه اللجنة مخالفة لأبسط قواعد الديمقراطية وأصول التمثيل الأولية، وذلك لتفاوت عدد سكان المناطق الثلاث.

(٣) تجاوزت تلك اللجنة حدود مهمتها واغتصبت لنفسها حق تاليف الجمعية التأسيسية التى عرفت بجمعية الستين لتؤلفها من ستين عضواً بنسب متساوية عن الأقاليم الثلاثة (٢٠ عضواً عن كل إقليم) .

(٣) تجاوزت الجمعية التأسيسية مهمتها وذلك فى الأمور الآتية : إعلان ملكية السيد إدريس السنوسى التى هى من حق مجلس الأمة المنتخب، واختيار وتثبيت حكومة بمعاونة بريطانيا ، وإصدار قرار وإلحاقه بالدستور يفرض الحكم الفدرالى على البلاد، ووضع قانون للانتخاب فيه مآخذ وعيوب مقصودة مبينة لغايات وأهداف ظهرت نتائجها فيما بعد .

وهكذا كان البرلمان الليبي وليد ظروف أقل ما توصف به أنها لم تكن طبيعية . وإذا صح ما أورده البيان بعد ذلك عن تدخل الحكومة فى الانتخابات

---

(١) المؤتمر الوطنى الليبي يكشف النقاب عن مؤامرة بريطانيا وأعوانها فى ليبيا الوطن العربى الذى باعوه . . . !

لفرض مرشحيها ، جاز القول أن البرلمان ليس بالهيئة الشعبية المنبع والتى تستطيع أن تتحكم فى مصير البلاد ومستقبلها .

وأكثر من هذا فقد سبق أن ذكرنا أن جميع أعضاء مجلس الشيوخ[1] الأول معينون (خلافاً لنص الدستور) . وعلاوة على ذلك فالمعاهدة أمر له أهميته البالغة ، وكان من الواجب إجراء انتخابات جديدة على أن تكون المعاهدة أساس الاستفتاء . لقد انتخب البرلمان ولم يكن يدور بخلد أحد من أفراد الشعب الليبي أن هناك نية لتوقيع وثيقة من هذا القبيل ، وإذن لم يكن من حق هذه الهيئة النيابية إقرار المعاهدة بأى حال من الأحوال قبل الرجوع إلى الشعب . ولا عبرة هنا بأن نضرب المثل ببريطانيا وبرلمانها إذ لا وجه للموازنة بين الحالين بسبب اختلاف مركز الطرفين المتعاقدين .

عدم تكافؤ الطرفين

وثمت ناحية أخرى لها أهميتها ذلك أن المعاهدة التى نحن بصددها لا تتضمن شرط التكافؤ الذى لابد من توفره بين المتعاقدين لصحة العقود . وأخطر من هذا أن المعاهدة عقدت والبلاد تحتلها القوات البريطانية ، مما يتضمن معنى الضغط والإكراه ، وهكذا لا يمكن القول بأن هذه الوثيقة قد ارتضتها البلاد بملء حريتها .

---

(١) نحب أن نذكر هنا أن مجلس الشيوخ لم يناقش المعاهدة حتى كتابة هذه السطور .

معنى البطلان :

وقد يتساءل البعض عن معنى البطلان بينما المعاهدة قد وقعتها حكومة ليبيا ثم صادق عليها البرلمان . وهنا نقول إن العبرة بالشعب نفسه ؛ إذ مهما وافقت الحكومات والبرلمانات ، لغرض أو آخر ؛ على أية وثيقة مع دولة أودول أخرى فانها تصبح غيرذات قيمة مادامت لا تعبر عن الارادة الشعبية الصحيحة ، والشعوب لا تقبل المعاهدات والاتفاقات التي تتعارض مع مصالحها الحيوية والحقيقية ؛ وإذن فالبطلان إنما يكون من ناحية هذه الشعوب .

نداء

ولا يسعنا أن نختم هذا المقال دون أن نورد النداء الذي انتهى به بيان « المؤتمر الوطني الليبي » (الذي أسلفنا الإشارة إليه) :—

إن الشعب العربي في جميع أجزاء الوطن العربي يعلن بطلان هذه المعاهدة التي يباع بموجبها جزء عزيز على العرب .

إن الشعب العربي الليبي يؤازره الشعب العربي يرفض هذه المعاهدة التي تصيب أكثر من دولة عربية واحدة بالضرر ، وتهددها تهديداً مباشراً وتعتبر خطراً على أمنها وسلامتها .

إن الشعب العربي يحتج بشدة ويستنكر هذه المعاهدة التي تعزل أجزاء الوطن العربي عن بعضها وتدق إسفينا في الإتصال بين العرب في الشرق والغرب وبالتالي تقطع أوصال وحدة جهادهم المقدس في سبيل الحرية والاستقلال .

إن الشعب العربى يرفض معاهدة الذل التى ما هى إلا نواة لتنفيذ مشروع الدفاع المشترك وبالتالى الصلح (مع اسرائيل) الخطرين على مستقبل الأمة العربية .

يعلن الشعب العربى أفراداً وجماعات بدء المعركة فى سبيل القضاء على هذه المعاهدة والحيلولة دون تنفيذها .

« تم بحمد الله تعالى »